أي من الجرائم الدولية الأخرى التي يتم محاسبة الأفراد فيها على ما اقترفوه. ومن ناحية أخرى، فإن محاسبة الأفراد على ما اقترفوه من جرائم لا يعفي الدولة من تحمّل مسؤولياتها القانونية لتصحيح الأوضاع وتعويض المتضرّرين والناجين والضحايا لهذه الممارسات التي تمّت بمعرفة الدولة و/أو ضمن مخططاتها و/أو ضمن منهجية تبنّتها الدولة وسعت إلى تنفيذها. وعلى هذا الأساس، من حق المتضررين والناجين من الضحايا أن يحصلوا على تعويضات تتناسب مع حجم ما تم اقترافه من جرائم بحقهم، وما تم انتهاكه من حقوقهم. والخطوة الأولى في طريق التعويض هي إقرار مبدأ «إعادة الوضع إلى ما كان عليه» (Restitutio in integrum)، الذي هو مبدأ قانوني من المبادئ العامة للقانون، ويهدف إلى تعويض المتضررين على ما أصابهم، ابتداءً من إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها بقدر المستطاع، ومن ثم التعويض عن باقي الأضرار المادية والمعنوية بتعويضات مادية تتناسب مع حجم الأضرار ومدة استمرارية حدوث الضرر، بحيث يهدف تطبيق هذا المبدأ بقدر المستطاع إلى استئصال النتائج الحاصلة من تطبيق سياسة الإبعاد القسري وغرس المستوطنين[١٤٠]، بما في ذلك بالأساس الحق بالعودة إلى الأوطان والديار، ومن ثم التعويض وإعادة تأهيل الناجين[١٤١]، وإعادة الممتلكات التي فقدت إن أمكن ذلك، والتعويض عن فقدان الأرواح وباقي الممتلكات التي لا يمكن استعادتها، والتعويض عن المعاناة والاضطهاد وفقدان فرص العمل وحقوق العيش بسلام والاستقرار والتمتع بكافة الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، التي انتهكت نتيجة ممارسات الإبعاد القسري[١٤٢].

وعمليات النقل القسري للسكان، إن لم تتم معالجة آثارها على أساس إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه وتعويض المتضررين، تظل مشكلة سياسية عالقة مزمنة تؤثر في علاقات الدول وفي الجدال الشعبي في النظر إلى تلك العلاقات، مثلها مثل المجازر وعمليات الإبادة التي تحصل وتتطلب معالجة تعويضية وتثقيفية واسعة لإنهاء الآثار السلبية لما يكون قد حصل. وعمليات إبعاد الألمان من وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً، ما تزال تلقي بظلالها على العلاقات بين ألمانيا وتلك الدول التي قامت بهذه الممارسات، وذلك بعد أكثر من ستة عقود على قيامها، حيث ما تزال الآثار العاطفية السلبية تؤثر في العلاقات وتثير الجدل

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

الشعبي، وحتى الرسمي أحياناً، حول أخلاقية ما جرى من عمليات طرد وإبعاد، وحول حقوق المبعدين بالتعويض[١٤٣]، على غرار ما فرض على ألمانيا نفسها من تعويض على ما اقترفه النظام النازي فيها في أثناء وقبل الحرب العالمية الثانية من جرائم. وما يزال يحرك هذا النقاش والجدل مطالبات بعض جماعات المبعدين أو ورثتهم بضرورة أن تقوم الدول التي تم فيها اتخاذ قرارات بالطرد والإبعاد، بنقض تلك القرارات بعد كل هذه السنين، وأن تصدر اعتذارات رسمية عمّا حدث، وأن تلاحق مقترفي هذه الجرائم أمام القضاء، وكذلك تعويض الضحايا على ما فقدوه من أملاك[١٤٤]. ويعتمد هؤلاء بالأساس على أن ما جرى هو جرائم ضد الإنسانية، وهذه الجرائم لا يسري عليها قانون التقادم.

ويرى بعض المؤرخين، أمثال المؤرخ والقانوني الأمريكي من أصل كوبي ألفرد دي زاياس (Alfred de Zayas) أن ما جرى من طرد للألمان هو فعلاً جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويرى دي زاياس أن القانون الدولي الوحيد الذي كان ساري المفعول آنذاك هو اتفاقيات لاهاي، التي تحدّد في المواد (٤٢) إلى (٥٦) صلاحيات قوات الاحتلال في المناطق المحتلة، والتي تظهر بوضوح أن هذه القوات لا تملك الحق بطرد السكان، ولهذا يعتبر ما جرى هو انتهاك واضح لاتفاقيات لاهاي[١٤٥]. ويرى دي زاياس كذلك، أننا لو أردنا تطبيق مبادئ محكمة نورمبورغ على ما تم من إبعاد قسري للألمان، فإن ما جرى تطبيقه على الألمان النازيين في هذه المحكمة من إدانات لقيامهم بعمليات طرد بحق البولونيين أو الفرنسيين، ينطبق بالتأكيد أيضاً على ما جرى من قبل البولونيين والتشيكيين بحق الألمان في بلادهم[١٤٦]. وفي حقيقة الأمر، فإن عمليات طرد الألمان من الدول في وسط وشرق أوروبا تم التعتيم عليها بشكل واسع في أثناء الحرب الباردة، ولم يكن العالم مدركاً لحجم ما جرى بحق الألمان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولذا لم يتم أي جدل جدّي حول أخلاقية ما جرى. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وضمن سياسات إعادة البناء، وبعد أن تم توحيد ألمانيا بعد سقوط سور برلين سنة ١٩٩٠، فتح الباب لمثل هذا الجدل من أجل إعادة النظر بما حصل من أحداث، بحيث إن تفحّص هذه الأحداث والإقرار بما جرى بعد الحرب العالمية

---

(١٤٣) Wikipedia, «Flight and Expulsion of Germans during and after WWII,» p. 2.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

الثانية لم يكن ممكناً في الماضي، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لأن الجرائم التي ارتكبها النازيون كانت قد طغت على الأحداث[١٤٧]، ولم يكن من الممكن التفحص العلمي والموضوعي لما جرى بحق الألمان.

ومثلما رأينا بخصوص الإصرار الألماني على إعادة تفحّص ما جرى بحق شعبهم في دول وسط وشرق أوروبا، رغم مضي كل هذه السنين، واعتبار أن الجرائم الدولية لا يسري عليها التقادم، فإن ما جرى بحق الشعب الفلسطيني يندرج أيضاً تحت المبدأ نفسه، وبمثل الإصرار والمطالبة نفسهما بالملاحقة الدولية. وبعكس الموقف تجاه الألمان الذي تم فيه تجاهل ما جرى بحقهم من قبل المجتمع الدولي طيلة هذه السنين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة، فإن ما جرى للفلسطينيين اعتبر منذ البداية أنه مخالف للقانون الدولي، وطالب المجتمع الدولي بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حدوث التهجير القسري للفلسطينيين. وقد صدر القرار رقم (١٩٤) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٨ بهذا الخصوص، ويجري كل سنة التطرق إليه في الجمعية العامة، لتأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام في أوطانهم. ولمن يريد منهم العودة له الحق بذلك، مع حقه في استعادة أملاكه، وحق من لا يرغب في العودة أيضاً بالتعويض عن أملاكه التي تركها في فلسطين، وكذلك التعويض عن الممتلكات التي فقدت والتي لا يمكن استرجاعها لمن يعود أو لمن لا يرغب في العودة، وذلك تطبيقاً لمبادئ القانون الدولي ومبادئ الإنصاف[١٤٨]. ويشمل حق التعويض كذلك، التعويض عن المعاناة والألم والخسائر الناجمة عن التهجير القسري. وقد «تمسك اللاجئون الفلسطينيون، بعناد، بحق العودة الذي تضمنه قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (الفقرة ٣)»[١٤٩]، والذي ينصّ على الحق بالعودة والتعويض.

ورغم كل قرارات الأمم المتحدة بحق العودة والتعويض، إلا أن إسرائيل تجاهلت كل هذه القرارات الدولية، وعملت على الدوام بشكل مخالف لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك قيامها بانتهاكات جسيمة تعتبر جرائم ضد الإنسانية.

---

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٤٨) Wikipedia, «1948 Palestinian Exodus,» Wikipedia, the free encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/1948_Palestinian_exodus>, p. 4 (accessed: 26/6/2007).

(١٤٩) نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الاسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٥٧.

و«كان الموقف الإسرائيلي الرسمي دائماً هو أنه لا مجال لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية، وأن الحل الوحيد للمشكلة هو إعادة توطينهم في الدول العربية أو في [أي] مكان آخر. ولئن كانت إسرائيل تنوي ضم قطاع غزة في أواخر سنة ١٩٥٦، فقد كان التفكير الإسرائيلي الرسمي هو أنه لا بد من العثور على حلّ لمشكلة اللاجئين الدقيقة. والمؤكد أن فكرة إعادة توطين اللاجئين المقيمين في غزة في شبه جزيرة سيناء قد أثيرت في المناقشات الداخلية»[١٥٠] في أثناء احتلال إسرائيل لقطاع غزة وسيناء سنة ١٩٥٦، ومجدداً بعد احتلال القطاع ثانية في أعقاب حرب ١٩٦٧. ولإدراك إسرائيل أن ما قامت به من تهجير قسري للفلسطينيين هو انتهاك للقانون الدولي، وأمام إصرارها على عدم عودة اللاجئين، لأن ما اقترفته كان بالإصرار على التطهير العرقي في المناطق التي احتلتها سنة ١٩٤٨، فإن إسرائيل عملت، باستمرار، على إقناع المجتمع الدولي بأن الحل هو في توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي لجأوا إليها أو فتح الباب أمامهم للهجرة والاستيطان في البلاد التي أبواب الهجرة فيها مفتوحة لاستيعاب آخرين. وفي هذا المجال، عملت على إقناع حلفائها في الغرب للضغط على الدول العربية المستقبلة للاجئين بقبول توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، فيما قبلت دول الهجرة، وبالذات الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، بفتح الباب بشكل أوسع لقبول اللاجئين الفلسطينيين لتجنيب إسرائيل الرضوخ إلى القانون الدولي بحق اللاجئين بالعودة والتعويض واستعادة الممتلكات.

رابعاً: الإبعاد القسري والتطهير العرقي والحالة الفلسطينية

١ ـ في فهم وتعريف التطهير العرقي

حتى نفهم ما المقصود بالتطهير العرقي وعلاقته بالجرائم الكبرى الأربع من الجرائم ضد الإنسانية التي قلنا إنها تقترف لتحقيق غايات التطهير العرقي: الإبادة، والعنف الجنسي، والفصل العنصري، والإبعاد القسري، علينا أولاً أن نعرّف مفهوم التطهير العرقي. ولكن حتى نعرّف هذا المفهوم علينا أولاً أن نتفق على معنى معين للعرقية، إذ كثيراً ما نرى الاصطلاح يستعمل عندما تكون هناك ممارسات تجري خلالها عمليات التخلص من السكان المدنيين، وهي تقترف على أساس ديني، أو على أساس قومي، أو على أساس قبلي، أو على أساس لغوي،

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٦٧.

أو على أساس سياسي، أو على أي أساس آخر من أسس التمييز بين البشر. وبهذا يضيع معنى العرقية بين الكثير من المفاهيم الواضحة، مثل القومية والدين والقبلية واللغة والسياسة وغيرها من المفاهيم التي يمكن أن تشكّل قاعدة للتمييز، ويتم على أساسها التطهير. ولعل استعمال مصطلح «العرقية» في اللغة العربية ليقابل مصطلح «الإثنية» في اللغات الأوروبية هو استعمال خاطئ من حيث المبدأ، ولكنه أصبح دارجاً في الاستعمال، فاستعمل ليعني الإثنية، بحيث تم تعريف التطهير الإثني (Ethnic Cleansing) على أنه التطهير العرقي.

ولكن في الأساس اللغوي العربي، فإن العرقية ترادف الأجناس البشرية، فعندما نتحدث عن الأجناس البشرية، إن كانت هذه الأجناس على أساس اللون أو على أساس الانتشار البشري، نقول إن هذا التصنيف هو التصنيف القائم على التوزيع العرقي، أي التوزيع الذي يعكس انتماء البشر إلى أعراق مختلفة، حسب لونهم: العرق أو الجنس الأسود (Negroid) أو الأبيض (Caucasoid) أو الأصفر (Mongoloid)، أو حسب انتمائهم البشري القائم على الانتشار، مثل العرق أو الجنس الهندو ـ أوروبي أو السامي أو غيرها من التسميات للتمييز القائم على الأجناس البشرية، حسب الانتشار على الكرة الأرضية أو الأصل التاريخي والأنثروبولوجي. وهنا كلمة «عرق» أو «جنس بشري» باللغة العربية تعني كلمة (Race) باللغة الإنكليزية؛ والاصطلاح العربي الأصلح لغوياً الذي يقابل مصطلح (Racial Discrimination) هو التمييز الجنسي، لأنه قائم على أساس التمييز بين الأجناس. ولكننا عندما نتحدث عن التمييز القائم على أساس الأجناس أو الأعراق البشرية، فإن إطلاق مصطلح «التمييز الجنسي» على هذا النوع من التمييز يعتبر خطأً مفهومياً، لأن التمييز الجنسي في اللغة العربية هو التمييز القائم على أساس الجنس الطبيعي، أي الذكر والأنثى، الذي يقابله باللغة الإنكليزية مصطلح (Gender). وإذا كان التصنيف الجنسي يعني التصنيف بين ذكر وأنثى، فإن التصنيف على أساس العرق أو الجنس البشري (Racial) هو التصنيف العرقي وليس الجنسي، والتمييز على هذا الأساس هو التمييز العرقي، رغم أننا نستعمل في اللغة العربية مصطلحاً آخر لا يمتّ من قريب أو بعيد إلى هذا التصنيف، وهو التمييز العنصري لوصف التمييز القائم على أساس الأجناس البشرية أو أعراقها. ولا ندري كيف دخل هذا المصطلح ليصبح المرادف الدارج لمصطلح «التمييز العرقي» (Racial Discrimination).

أما الإثنية فهي مصطلح غامض بشكل كبير، لأنها تشمل أكثر من نوع من

الاختلاف والانتماء بين البشر، وبالتالي التمييز على أساس هذه الاختلافات. فهي تعني بالأساس الاختلافات، حتى لو كانت طفيفة، بين مجموعات من الناس تعيش في بقعة جغرافية واحدة ممتدة، وتتمايز من بعضها البعض على أساس هذه الاختلافات. ولكن هذا ليس تعريفاً للإثنية، بل هو فقط محاولة لوصفها ورسم صورة لما يمكن أن تعنيه. وبشكل عام، تستعمل الإثنية للدلالة على الاختلافات القائمة على أساس الدين أو اللغة أو الثقافة أو المعتقدات، بالإضافة إلى الاختلاف في الأصول القومية والقبلية، وأي دمج بين اثنين من هذه الاختلافات أو أكثر قد يكون أساساً للإثنية. وبهذا يمكن استعمال مصطلح الإثنية ليشمل الاختلافات القائمة على أسس القومية و/أو الدين و/أو اللغة و/أو الحضارة و/أو الثقافة، وأحياناً على أسس سياسية و/أو اجتماعية تندمج مع أي من هذه الاختلافات أو تندمج في ما بينها لتشكل أساساً للتمييز. وعلينا أن نكون حذرين عند استعمال المفهوم والمصطلح، بحيث إننا عندما نتكلم على أي نوع من هذه الأنواع وحده وبشكل محدد له، فإننا لا نعود نتكلم على تمييز إثني، بل على تمييز قائم فقط على أساس ذلك النوع تحديداً، فنقول التمييز العنصري بمعنى التمييز العرقي حسب الانتماء إلى الأعراق والأجناس البشرية المختلفة؛ أو التمييز القومي القائم على أساس الانتماء إلى قوميات مختلفة لكل منها أصولها التاريخية والحضارية والثقافية، وحتى اللغوية؛ أو التمييز الديني القائم على أساس الانتماء إلى أديان مختلفة أو الطوائف المختلفة للدين الواحد؛ أو التمييز السياسي حسب الانتماء إلى الأحزاب أو المعتقدات السياسية؛ أو التمييز الاجتماعي حسب الأصول الاجتماعية والعادات والأعراف الاجتماعية، أو حسب الانتماء إلى طبقات اجتماعية مختلفة؛ أو التمييز القبلي حسب الأصول القبلية إن كان ذلك على أساس القبيلة الكبيرة أو العشيرة أو الحمولة.

ولكن عندما يكون هناك أكثر من اختلاف كأساس للتمييز، حتى لو كانت هذه الاختلافات طفيفة ومحلية وغير ظاهرة بوضوح، فإننا عندها نتحدث عن اختلافات إثنية، التي على أساسها يقوم التمييز الإثني، كأن يكون التمييز على أساس بعض الاختلافات التي تدمج بين اللغة والدين معاً، أو بين الدين والقومية معاً، أو بين الدين والانتماءات القبلية معاً، أو بين القومية والانتماءات القبلية معاً؛ أو يكون التمييز على أساس اندماج أكثر من نوع من الاختلافات، مثل التمييز على أساس الاختلافات التي تدمج بين اللغة والدين والأصول القبلية، بحيث إن أية عملية دمج بين شكلين أو أكثر من أشكال الاختلاف ينتج منها اختلاف في العادات والممارسات، وأحياناً الأعراف، وحتى الثقافة. وفي كل

حالة من حالات الدمج هذه، التي أنتجت اختلافاً في العادات و/ أو الممارسات و/ أو الأعراف و/ أو الثقافة، فإننا نلجأ إلى مصطلح الإثنية، ويصبح التمييز القائم على أساس هذه الدمج هو التمييز الإثني. وبهذا يصبح من المتداول اللجوء إلى تسمية أي تمييز يقوم على أساس الاختلافات بين البشر في أكثر من شكل أو مفهوم على أنه تمييز إثني، سواء تداخلت في هذا التمييز اللغة و/ أو الدين و/ أو القومية و/ أو القبيلة و/ أو الحضارة و/ أو الثقافة و/ أو الأصل الاجتماعي و/ أو العرق و/ أو السياسة و/ أو أي نوع آخر من أنواع الانتماء البشري، ما عدا التمييز القائم على أساس الجنس الطبيعي، لأن هذا التمييز قائم بشكل طبيعي في كل الحالات، فكل البشر مقسومون بين ذكر وأنثى، وبهذا لا يمكن أن يكون التمييز الإثني هو التمييز القائم على الجنس.

وإذا كان التمييز الإثني هو هذا التمييز الذي يدمج بشكل مبهم بين أكثر من شكل أو مفهوم من الانتماء البشري، فإن التطهير الإثني هو التطهير لمجموعة من الناس غير مرغوب فيها لدى مجموعة أخرى من البشر، وتعيش في البقعة الجغرافية الواحدة الممتدة نفسها، والقائم على أساس التمييز الإثني كما أصبح واضحاً الآن. ومع ذلك، درج استعمال مصطلح «التطهير العرقي» ليعني التطهير الإثني، وليس التطهير القائم على أساس الاختلافات العرقية أو القائم على أساس الاختلاف حسب الانتماء إلى أجناس بشرية مختلفة، تبعاً للونها أو توزعها البشري الجغرافي، فهذا أصبح مسمّاه «التمييز العنصري». وبما أن هذا هو الحال في استعمال المصطلح، فإننا في هذا البحث نستعمل مصطلح «التطهير العرقي» ليعني التطهير الإثني حسبما شرحنا معناه، ليس لأن هذا هو المصطلح الأصح، بل لأنه المصطلح الدارج استعماله في اللغة العربية.

وللتقريب في التعريف، فإننا نورد أمثلة عمّا نقصده بالتطهير العرقي ضمن التفسير الذي سبق أن ذكرناه، فهذا التطهير قام على أساس الاختلافات الدينية والانتماءات الثقافية، كما حصل في يوغسلافيا السابقة، بحيث إن المجموعات الثلاث المتصارعة هناك تنتمي إلى الأصول العرقية والقومية نفسها، ولكن اختلفت في الدين والعادات الثقافية والأعراف الاجتماعية، ففيما الكروات هم من الكاثوليك، وبالتالي أقرب إلى الحضارة الأوروبية الغربية، فإن الصرب ينتمون إلى الأرثوذكس، وهم أقرب إلى الحضارة الأوروبية الشرقية، وخصوصاً الروسية. أما البوسنيون المسلمون، فهم ينتمون إلى الإسلام، وهم أقرب في ثقافتهم وعاداتهم إلى الحضارة الإسلامية ذات الطابع الأوروبي، كما هو الحال في تركيا وألبانيا.

ولذا رأينا أنه عندما تفجر الصراع في يوغسلافيا في التسعينيات من القرن العشرين، فإن هذا الصراع أدى إلى عمليات نقل قسري واسعة للسكان، لأن الصراع تغذّى على التمييز الإثني، مما اضطر الأقليات الإثنية إلى الهرب من مناطقها إلى المناطق التي تشكل إثنيتها فيها الأكثرية، وذلك للاحتماء هناك. وقد بدأت هذه الظاهرة في كرواتيا أولاً، ثم امتدت لاحقاً إلى البوسنة[١٥١].

وفي دارفور نرى أن السكان هناك ينتمون إلى دين واحد هو الإسلام، ولكن الاختلافات القبلية بينهم هي الطاغية، وهذه الاختلافات القبلية حملت معها اختلافات في اللغة والعادات والأعراف، فأوجدت فوارق حضارية وثقافية بين القبائل المختلفة هناك، وخصوصاً بين الفور وغيرهم من السودانيين الناطقين باللغة العربية، الذين يعتبرون أنفسهم عرباً، وعلى هذا الأساس جرت عمليات التطهير العرقي دون أن يكون الدين وتبعاته الحضارية والثقافية هما السبب، بل كان السبب هو الأصل القبلي واللغوي وما حمله هذا الاختلاف من عادات مختلفة لدى الطرفين. ولعل المصالح لعبت دورها لتأجيج الصراع الذي كان كامناً هناك إلى أن اكتشف النفط، فتفجّر الصراع حول الاستفادة من عائداته. وإذا كان الصراع في دارفور قام على أساس واضح من الاختلافات القبلية واللغوية، فإن الاختلافات التي قد تؤدي إلى صراع قد تكون أوهى من ذلك، فقد تكون عوامل كامنة لمجموعات من السكان تعيش في البقعة الجغرافية الممتدة نفسها، فلو أن المصريين والجزائريين مثلاً يعيشون في البقعة الجغرافية نفسها، فإن هناك أسباباً كامنةً من الاختلافات بينهم، حتى لو كانوا كلهم ينتمون إلى الدين الإسلامي، فالمصري ينتمي إلى قيم حضارية مختلفة وتعود أصوله البشرية إلى عرق يختلف عن الجزائري، كما أن كلاً منهما ينتمي إلى أصول حضارية مختلفة. وحتى لو كان كلاهما يتكلم اللغة العربية نفسها، فإن لهجة كل منهما متباعدة عن الآخر، وبالتالي نرى أن هناك أكثر من شكل من أشكال الاختلاف الإثني بينهما، حتى لو كانا ينتميان إلى الدين والقومية نفسهما.

وإذا كانت المقارنة بين الجزائريين والمصريين غير واقعية لأن كلاً منهما يعيش في بقعة جغرافية مختلفة، فلا يوجد أساس بينهما لقيام صراع، فإن حالة المصريين الداخلية هي مثل أوضح للسكان أنفسهم الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة في البقعة الجغرافية نفسها، وهو اختلاف كامن قد يؤدي يوماً إلى تفجر صراع عنيف

---

(١٥١) Wikipedia, «Population Transfer,» p. 4.

وتطهير عرقي واسع، بحيث إن المصريين منقسمون دينياً بين أقباط ومسلمين. ولكن الاختلاف بينهما لا يقوم على أساس الدين فقط، ففيما يرى المسلمون أنهم جاؤوا مع الفتح الإسلامي كعرب من الجزيرة العربية، رغم أن معظمهم من أصول مصرية قديمة وأسلموا مع الوقت، فإننا نرى أن الأقباط يربطون أنفسهم مباشرة بالحضارة الفرعونية القديمة ويعتبرون أنفسهم ورثة هذه الحضارة. ولذا فإن اللغة القبطية ما تزال مستعملة في الأمور الدينية وحتى الثقافية لديهم، فيما يتكلمون بشكل عام باللغة العربية بلهجتها المصرية التي يتكلمها المسلمون هناك. وقد لا نجد الكثير من الاختلافات بينهم إذا توغلنا في الأرياف المصرية، وخاصة في الصعيد، فهناك نرى الملامح نفسها التي تؤكد انتماءهم إلى العرق البشري نفسه، وعاداتهم متقاربة جداً ومتوارثة ربما من أصل واحد، ولكن كلاً منهم يجد سبباً للتمايز من الآخر، ويعود هذا السبب إلى الاختلافات الدينية والثقافية والأصول التاريخية.

وإذا كان هذا حال الأقباط في مصر، باعتبار أن الحضارة المصرية القديمة سبقت الجميع هناك، وانتماء الأقباط إليها هو نوع من التفاخر بذلك الماضي العريق، وهذا ما يجعل الأمر الديني ثانوياً في الاختلاف، ويظهر فقط كواجهة ضرورية لإبراز صورة الخلاف، فإن المسيحيين العرب في بلاد الشام يرون أنهم أصل العرب العاربة، وبالتالي هم يختلفون عن المسيحيين في مصر من حيث الأصول البشرية. ففيما الأقباط في مصر، حتى أشد المؤمنين منهم بالعروبة والقومية العربية، يعيدون أصولهم الحضارية إلى الحضارة المصرية القديمة، ويحاولون دمج هذه الحضارة مع الحضارة العربية، باعتبار أن الفتح الإسلامي دمج بين الحضارتين، فإن مسيحيي بلاد الشام، وخصوصاً في جنوبها (فلسطين والأردن) يعتبرون أنهم أصول العرب العاربة، وهم من نسل الغساسنة. وبالتالي فإن أي صراع ينشأ عن هذه الاختلافات بين مسيحيي مصر ومسيحيي بلاد الشام يصبح صراعاً إثنياً، فهو ليس صراعاً دينياً ولا قومياً.

وأي صراع ينشأ على أساس التمييز العرقي يصحبه في الحال محاولات الأطراف القوية في الصراع التخلص من الجماعات الأضعف أو الأقليات الإثنية الأخرى، وهذا بحدّ ذاته هو التطهير العرقي لهذه المجموعات من المناطق التي تسيطر عليها المجموعات الأقوى، التي ليس من الضروري أن تكون هي الأكثر، بل يكفي أن تكون أكثر تنظيماً وتسليحاً وتدريباً وشحناً تعبوياً ضد باقي السكان يقوم على أساس الكراهية ورفض الآخر لأسباب تتعلق بهذه الاختلافات الإثنية.

وقد شهدت الفترة التي تلت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في العقد الأخير من القرن العشرين، عودة قوية للتمييز الإثني، مما وضع على المحك مسألة حق تقرير المصير[١٥٢]، الذي أصبح من الأعراف الملزمة في القانون الدولي، بحيث إن هذا التمييز الإثني تطلب تطهيراً عرقياً، تطلب بدوره ممارسات تؤدي إلى اقتراف عدد من الجرائم ضد الإنسانية، التي كلها تسعى إلى إجبار الناس على مغادرة ديارهم وبيوتهم هرباً إلى أماكن أكثر أمناً. وفيما تعتبر هذه الممارسات على أنها نتائج ما بعد الحداثة وما بعد الشيوعية وما بعد الاستعمار، فإنها في الحقيقة تكشف مدى الاستعداد للالتزام بسياسات وممارسات تؤدي إلى الإبعاد القسري للسكان[١٥٣]، بناءً على خلفيات كامنة من الصراع، وتعود أصولها التاريخية إلى أبعد من ذلك بكثير. ويرى تيموثي واترز (Timothy Waters) في بحث له بعنوان: «حول البنية القانونية للتطهير العرقي»[١٥٤]، يتناول فيه التطهير العرقي الذي جرى للألمان في تشيكوسلوفاكيا، أن طرد الألمان من السوديت ومن مناطق أخرى في شرق أوروبا دون إنصاف قانوني لهم وتعويضهم، إنما فتح الباب لأسبقية قانونية للسماح بالتطهير العرقي للسكان لاحقاً، وبغطاء القانون الدولي[١٥٥].

وإذا كان التطهير العرقي للألمان من شرق أوروبا قد تم تجاوزه دون تعويض أو إنصاف قانوني، وخصوصاً بعد رفض الاتحاد الأوروبي النظر في مطالبة الألمان من أصول تشيكية الذين تم إبعادهم من تشيكوسلوفاكيا، برفض قبول جمهورية التشيك في الاتحاد بأن تعتذر تشيكيا عن دورها بما اقترفه التشيكيون بحق ألمان السوديت بعد الحرب العالمية الثانية، فإن انعكاسات هذا التجاوز تعني أنه ما يزال من الممكن قبول ممارسه التطهير العرقي. وقد أظهرت الأحداث التي جرت في يوغوسلافيا السابقة أن القانون الجنائي الدولي لا يحرّم التطهير العرقي بحد ذاته، بل يحرّم الجرائم المتفرقة التي تجري تحت مظلته، مثل أعمال الإبادة والقتل والتعذيب والعنف الجنسي والإبعاد القسري وغيرها من الجرائم. فالقانون الجنائي الدولي ما يزال لا يحاسب على التطهير العرقي بهذا الاعتبار، بل يحاسب على

---

(١٥٢) Drew, «Population Transfer: The Untold Story of Self-Determination,» p. 1.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٥٤) Timothy V. Waters, «On the Legal Construction of Ethnic Cleansing,» <http://law.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=4600&context=expresso>.

(١٥٥) Wikipedia, «Population Transfer,» p 2.

الجرائم المقترفة لتحقيق أهدافه، ومن الجائز أن تقترف بعض الجرائم لتحقيق هذا الغرض دون أن تكون مغطاة بالقانون الدولي الإنساني[١٥٦]، ولا تتم المحاسبة عليها. وحتى يتم اعتبار كل الجرائم التي تقترف لتحقيق التطهير العرقي جرائم دولية، يجب تجريم التطهير العرقي بحد ذاته، واعتباره أحد أصناف الجرائم الدولية مثله مثل جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتحديد أركان جرمية خاصة به. ومع ذلك، يرى البعض أن مجرد المحاسبة على الجرائم التي تقترف لتحقيق غاياته، هو بحد ذاته يعتبر ضمناً تجريماً ضمنياً له، ومن هؤلاء إيلان بابه الذي يرى أن «التطهير العرقي [أصبح] حالياً مفهوماً معروفاً جيداً. فمن فكرة تجريدية مرتبطة، إلى حدّ كبير، بالأحداث في ما كان يسمى سابقاً يوغسلافيا، صار الآن يعرف على أنه جريمة ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي»[١٥٧].

٢ ـ في دراسة حالة التطهير العرقي للفلسطينيين

لدراسة حالة من التطهير العرقي ما تزال آثارها واضحة ولم تحصل على الإنصاف القانوني بعد، ليس هناك أفضل من الحالة الفلسطينية، باعتبارها حالة جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد عمليات طرد الألمان من وسط وشرق أوروبا، وجاءت ضمن مخططات مسبقة للإبعاد القسري للسكان الفلسطينيين من أجل تحقيق التطهير العرقي، الذي أشرفت عليه القوات اليهودية بدوافع التعبئة الصهيونية لرفض كل ما هو فلسطيني والتخلص من الفلسطينيين ونقلهم إلى خارج الأراضي التي تحتلها القوات الصهيونية. وعلينا أن نوضح هنا أن «التطهير العرقي ليس إبادة عرقية، لكنه ينطوي على أعمال وحشية وقتل جماعي ومجازر. آلاف الفلسطينيين قتلوا ومن دون رحمة بأيدي جنود إسرائيليين من خلفيات ورتب وأعمار متعددة. وأي منهم لم يحاكم على ارتكاب جرائم حرب [أو جرائم ضد الإنسانية]، على الرغم من الأدلة المتوفرة»[١٥٨]. ورغم الرأي الذي يرى أن «التطهير العرقي جريمة ضد الإنسانية، والذين يقدمون على ارتكابه اليوم يعتبرون

---

(١٥٦) Haslam, «Unlawful Population Transfer and the Limits of International Criminal Law,» pp. 2 and 7.

(١٥٧) إيلان بابه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧)، ص ٩.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

مجرمين يجب محاكمتهم أمام هيئات قضائية خاصة»[١٥٩]، وقد تمت محاكمة العديد منهم، وما تزال تتم في يوغوسلافيا السابقة، وتتم اليوم ملاحقة مقترفي التطهير العرقي في دارفور، إلا أن ما تم في فلسطين سنة ١٩٤٨ وما بعدها، لا يزال عائماً، ولم يخضع مقترفوه للملاحقة أو المحاسبة، لا محلياً ولا دولياً. ويرى پاپه أنه «قد يكون من الصعب التقرير [اليوم] بشأن المرجعية أو كيفية التعامل، في النطاق القانوني، مع الذين خططوا والذين نفذوا التطهير العرقي في فلسطين سنة ١٩٤٨، لكن من الممكن استحضار جرائمهم والتوصل إلى رواية تاريخية أكثر دقة من أية رواية وضعت حتى الآن، وإلى موقف أخلاقي أكثر نزاهة»[١٦٠].

وما جرى في فلسطين يماثل إلى حد كبير ما جرى لاحقاً في يوغوسلافيا، وما يجري اليوم في دارفور. وبحسب سوزان رولف، إن «التنظيف العرقي» المعاصر في يوغسلافيا السابقة شبيه بما حدث في اللد والرملة سنة ١٩٤٨، مع فارق وحيد، هو أنه لم يكن في سنة ١٩٤٨ فرق تلفازية لالتقاط صور الأحداث[١٦١]، وإثارة الضجة الإعلامية التي تحرك الرأي العام العالمي وتجعله يطالب بمحاسبة مقترفي هذه الجرائم. وبهذا تمكّن الصهاينة إلى حد كبير من التغطية على جرائمهم حتى وقت قريب جداً، عندما قامت مجموعة من المؤرخين الجدد في إسرائيل بإعادة دراسة الوثائق الرسمية التي تم الكشف عنها، رغم أن المؤرخين الفلسطينيين، وعبر الوثائق، كانوا دوماً يؤكدون هذه الرواية، ويصرّون على أن ما جرى في فلسطين هو عملية اقتلاع للسكان لتفريغ الأراضي الفلسطينية من الفلسطينيين لصالح الاستيطان اليهودي والتجانس الإثني في الدولة اليهودية المزمع قيامها، وذلك حسبما جاء ضمن تعريف موسوعة «هاتشينسون» (Hutchinson) للتطهير العرقي، وهو أن «هدف الطرد هو ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان، بكل الوسائل المتاحة لمرتكب الترحيل»[١٦٢].

واليوم «أصبح من المستحيل تقريباً [. . .] إخفاء جرائم شنيعة ضد الإنسانية. والآن في عالمنا المعاصر، الذي يشهد ثورة في الاتصالات، وخصوصاً مع تكاثر وسائط الإعلام الإلكترونية وانتشارها، لم يعد في الإمكان إنكار كوارث من صنع

---

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

(١٦١) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الاسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦، ص ٢٣٩.

(١٦٢) بابه، المصدر نفسه، ص ٩.

البشر، أو إخفاؤها عن أعين الرأي العام. ومع ذلك، فإن جريمة كهذه جرى محوها كلياً تقريباً من الذاكرة العامة العالمية، وهي جريمة طرد الفلسطينيين من وطنهم في سنة ١٩٤٨»[١٦٣]. ونحن في دراسة الحالة الفلسطينية ضمن دراسة التطهير العرقي، إنما نحاول إعادة الضوء على هذه الحالة، باعتبارها الحالة الوحيدة عالمياً التي تجري محاولات دؤوبة لطمسها والتغطية عليها، رغم أنه بالنسبة إلى الفلسطينيين ولكل من ساندهم، ظلت الأحداث التي جرت في فلسطين حيّة في الأذهان، وكان واضحاً لهم ما جرى رغم كل محاولات تشويه الحقائق، ورغم أنه «بالنسبة إلى الفلسطينيين [. . .] كان واضحاً لديهم من زمن بعيد [. . .]، أن هؤلاء الأشخاص ارتكبوا جرائم، وأنهم نجحوا في التهرب من العدالة»[١٦٤].

وتبدأ عملية التغطية وتشويه الحقائق عندما قدم «المؤرخون [الإسرائيليون] القدامى تبسيطاً للماضي، منحازاً لإسرائيل بشكل واع، وامتنعوا عمداً عن ذكر كل ما من شأنه أن يعطي صورة سلبية عن إسرائيل، فإن الانتصار مرتبط بالضرورة بالدعاية، وبرغبات الحكومات الغربية الحسنة أو السيئة، وبالقدرة على اجتذاب قلوب المسيحيين ويهود الشتات وتضامنهم، ولذلك فإن تشويه صورة إسرائيل سيضعفها في معركتها المستمرة للبقاء، وباختصار فإن مصلحة الدولة فُضّلت على قول الحقيقة»[١٦٥]. وقد تم تشويه الحقائق في الرواية التاريخية الإسرائيلية، إلى درجة بدا فيها اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم وكأنه خروج طوعي طالب به الفلسطينيون بكل وعيهم وإدراكهم، وكأنهم لا يريدون البقاء في ديارهم!! «ولقد تحدثت القصة الإسرائيلية التاريخية التي جرى تلفيقها عن «انتقال طوعي» جماعي أقدم عليه مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين قرروا أن يهجروا بيوتهم وقراهم مؤقتاً من أجل أن يفسحوا الطريق أمام الجيوش العربية الآتية لتدمير الدولة اليهودية الوليدة. غير أن المؤرخين الفلسطينيين، وفي طليعتهم وليد الخالدي، استطاعوا في السبعينيات من القرن الماضي، من خلال جمع مذكّرات ووثائق أصلية تتعلق بما جرى لشعبهم، أن يستعيدوا جزءاً كبيراً من الصورة التي حاولت إسرائيل محوها»[١٦٦]. ومن الأمثلة على التشويه الإسرائيلي الرواية التاريخية

---

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٦٥) بني موريس، **تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، ٢٠٠٣)، ص ٣٣.

(١٦٦) بابه، المصدر نفسه، ص ٤.

الإسرائيلية القديمة حول ما جرى في اللد والرملة. وفي هذا الخصوص يقول بني موريس: «لم يكن المؤرخون الإسرائيليون في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات مستقيمين في الطريقة التي عالجوا فيها أحداث اللد والرملة. فالتاريخ الرسمي للحرب، «تاريخ حرب الاستقلال» الذي كتب في شعبة التاريخ في قيادة الأركان ونشر عام ١٩٥٩، يذكر «أن العرب [في اللد] الذين نقضوا شروط الاستسلام وخافوا من عمليات انتقام [إسرائيلية]، فرحوا للفرصة التي أعطيت لهم بإخلاء المدينة والتوجه شرقاً إلى مناطق الجيش العربي [الأردني]، وهكذا أفرغت اللد من سكانها العرب»»[١٦٧].

ومن أمثلة التشويه لما جرى في فلسطين القول إن عرب فلسطين غادروا ديارهم وقراهم بناءً على توجيهات ونداءات من القيادات العربية بأن يفعلوا ذلك مؤقتاً حماية لهم ولأعراضهم، وإلى حين تتمكن القوات العربية من القضاء على القوات الصهيونية. ولكن الوقائع الرسمية تؤكد عكس ذلك، حيث تؤكد هذه الوقائع أن القيادات العربية لم توجه «في كل مراحل الحرب أي نداء إلى العرب في فلسطين بترك بيوتهم وقراهم والتوجه إلى الشتات. ولم يكن أي برنامج في الإذاعة أو الصحافة العربية يحثّ الفلسطينيين أو يأمرهم بالهرب»[١٦٨]. وبهذا الخصوص يؤكد بني موريس أن هذا كله تلفيق إسرائيلي، ويقول: «في الحقيقة لم أجد أي ذكر لبثّ من هذا النوع ـ وطوال فترة الحرب استمعت إلى الإذاعات العربية ووسائل اتصال أخرى، أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ووزارة الخارجية الإسرائيلية[،] وكذلك الممثليات والوكالات الدبلوماسية الغربية [. . .]، ولم يكن هناك أي تطرق أو اقتباس من تلك الفترة لمثل هذا البث»[١٦٩]. والحقائق تدل على أن ما حدث هو عكس ذلك تماماً «ففي بداية أيار/مايو ١٩٤٨، طالب زعماء الدول العربية ومحطات الإذاعة العربية [. . .] الفلسطينيين أن يبقوا في مكانهم، وفي حالة كونهم في المهجر أن يعودوا إلى بيوتهم في فلسطين».

وما لاحظه بني موريس يؤكده كذلك الأكاديمي والباحث الإيرلندي المعروف أرسكين تشايلدرز (Erskine Childers)، الذي عمل لسنوات في الأمم المتحدة، والذي تفحص السجلات البريطانية التي كانت تسجل ما يقوله الزعماء

---

(١٦٧) موريس، المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

العرب في ذلك الوقت، ولم يجد في أي منها أي أمر من الزعماء العرب يدعو عرب فلسطين إلى الخروج من ديارهم، ولم يعثر حتى على نداء واحد في الإذاعات العربية يقترح إخلاء فلسطين، بل وجد أن كل النداءات العربية، وحتى الأوامر الصريحة، كانت تطلب وتحثّ الفلسطينيين على البقاء في ديارهم[١٧٠].

وقد أصرّ الفلسطينيون طيلة الوقت على أن ما جرى كان تهجيراً قسرياً لهم، اقتُرف خلاله العديد من الجرائم لإجبارهم على النزوح وترك قراهم وديارهم وبيوتهم، وأكدت كل الروايات التاريخية الفلسطينية والعربية حدوث هذا الأمر، وأن الفلسطينيين أجبروا على مغادرة ديارهم، وأنهم لم يغادروها طوعاً. ولاحقاً «نجح المؤرخون الإسرائيليون التصحيحيون، باستخدام الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية أساساً، في إظهار سخف وكذب الادعاء الإسرائيلي من أن الفلسطينيين غادروا البلد «بمحض إرادتهم». واستطاع هؤلاء المؤرخون أن يوثّقوا حالات كثيرة لطرد جماعي من القرى والمدن، وأن يبيّنوا أن القوات المسلحة اليهودية ارتكبت عدداً كبيراً من الأعمال الوحشية، بما في ذلك مجازر بشعة»[١٧١] لتحقيق ذلك. ولكن هؤلاء المؤرخين اختلفوا في ما بينهم على تسمية ما حصل، ففيما يرى بني موريس أن ما جرى هو مجرد إبعاد قسري للسكان لغايات الحرب، وجرى بلا تخطيط مسبق أو نية للتطهير العرقي، ولذا فهو يرسم صورة الأحداث دون تعليق عليها[١٧٢]، فإن إيلان بابه يؤكد أن ما جرى كان مخططاً له منذ وقت طويل، ضمن منهجية تهدف إلى التطهير العرقي، وهو بهذا يؤكد ما كان يقوله المؤرخون الفلسطينيون على الدوام. وضمن تأكيد بابه على أن ما جرى كان مخططاً له يقول: «عندما أنشأت الحركة الصهيونية دولتها القومية[،] لم تخض حرباً نجم عنها بصورة مأساوية، لكن لم يكن مفر من ذلك، طرد «أجزاء» من السكان الفلسطينيين، بل العكس: كان الهدف الرئيسي للحركة الصهيونية تطهير فلسطين بأسرها تطهيراً عرقياً شاملاً، باعتبارها البلد الذي أرادت أن تقيم دولتها فيه»[١٧٣].

وضمن تأكيد بابه على أن ما جرى هو منهجية وتخطيط للتطهير العرقي في فلسطين، يقول: «إن السؤال المتعلق بما يجب فعله بالسكان الفلسطينيين في الدولة اليهودية العتيدة أصبح يناقش بتركيز شديد في الأشهر الأخيرة القريبة من نهاية

---

(١٧٠) Wikipedia, «1948 Palestinian Exodus,» pp. 7-8.

(١٧١) بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ص ٥.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٦ - ٧.

الانتداب، وأخذت فكرة جديدة تعاود الظهور في أروقة السلطة الصهيونية: «الميزان». وهو مصطلح يشير إلى «الميزان الديمغرافي» بين العرب واليهود في فلسطين»[١٧٤]. ولتغيير وضع هذا الميزان لصالح اليهود كان يجب طرد العرب من فلسطين، بتطهير المناطق التي تحتلها القوات الصهيونية من الفلسطينيين المقيمين فيها. ويروي بابه كيف بدأ التخطيط لهذا التطهير العرقي في فلسطين، ويقول إنه جرى ضمن حلقة من القيادات العسكرية والسياسية اليهودية يرأسهم ديفيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية) التي كانت بمثابة حكومة غير رسمية لليهود. وقد جرى التخطيط في مبنى عرف باسم البيت الأحمر في تل أبيب، وكان هذا المبنى هو مقر قيادة الهاغاناه، القوات العسكرية اليهودية الرسمية التابعة للوكالة اليهودية. ويقول بابه: «في هذا المبنى [. . .] في ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٨، وضعت مجموعة من أحد عشر شخصاً، مكونة من قادة صهيونيين قدامى وضابطينْ عسكريينْ شابيْن، اللمسات الأخيرة على خطة لتطهير فلسطين عرقياً. وفي مساء اليوم نفسه، أرسلت الأوامر إلى الوحدات على الأرض بالاستعداد للقيام بطرد منهجي للفلسطينيين من مناطق واسعة في البلد. وأرفقت الأوامر بوصف مفصل للأساليب الممكن استخدامها لطرد الناس بالقوة: إثارة رعب واسع النطاق؛ محاصرة وقصف قرى ومراكز سكانية؛ حرق منازل وأملاك وبضائع، طرد؛ هدم [. . .]؛ وأخيراً، زرع ألغام وسط الأنقاض لمنع السكان المطرودين من العودة إلى منازلهم. وتم تزويد كل وحدة بقائمة تتضمن أسماء القرى والأحياء المحددة كأهداف لها في الخطة الكبرى المرسومة. وكانت هذه الخطة، التي كان اسمها الرمزي الخطة دالت [الحرف «د» بالعبرية، ويرمز أيضاً للرقم ٤]، هي النسخة الرابعة والنهائية عن خطط أقل جذرية وتفصيلاً عكست المصير الذي كان الصهيونيون يعدّونه لفلسطين، وبالتالي لسكانها الأصليين»[١٧٥].

وقائمة هؤلاء الأشخاص الذين وضعوا خطة تطهير فلسطين من سكانها العرب، تضم عدداً من كبار القادة اليهود، الذين هم بالتصنيف العالمي مجرمون دوليون، اقترفوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لمجرد مشاركتهم في وضع هذا المخطط وهذه المنهجية، عدا عن مشاركة بعضهم فعلياً بالتنفيذ لاحقاً، أو الإشراف على ما يجري على الأرض أو دراسة التقارير عمّا يجري والسكوت عليه وتشجيعه. «والقائمة تبدأ بزعيم الحركة الصهيونية غير المنازع في زعامته، ديفيد بن

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٢.

غوريون، الذي نوقشت [الخطة] في منزله الخاص وحبكت [فيه] نهائياً الفصول الأولى والأخيرة في قصة التطهير العرقي. [. . .] وقد اشتملت القائمة، أولاً وفي الصدارة، على أعلى الضباط رتبة في جيش الدولة اليهودية الذي سيتكون لاحقاً، كالقائدين الأسطوريين يغائيل يدين وموشيه دايان. وثمة معهما شخصيات غير معروفة خارج إسرائيل، ولكنها راسخة في الوجدان المحلي [الصهيوني]، مثل يغآل آلون ويتسحاق ساديه. [. . .] وساعد هؤلاء الضباط والخبراء قادة مناطق، مثل موشيه كالمان، الذي طهر منطقة صفد، وموشيه كرمل، الذي اقتلع معظم سكان الجليل. ونشط إسحق رابين في كل من اللد والرملة، وفي منطقة القدس الكبرى»[١٧٦]. وشارك كل هؤلاء في التنفيذ الضباط الميدانيون الأصغر رتبة، ومن هؤلاء ضباط الاستخبارات، الذين لم تكن مهمتهم فقط جمع المعلومات، بل أيضاً المشاركة في عملية التطهير، و«شاركوا في بعض أسوأ الأعمال الوحشية التي رافقت الطرد النهائي للفلسطينيين. وكانوا مخوّلين سلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن أي القرى يجب تدميرها، وأي أشخاص من القرويين يجب إعدامهم. وفي ذكريات الفلسطينيين من الناجين، كان هؤلاء، بعد احتلال قرية أو حي ما في مدينة، هم وحدهم الذين يقرّرون مصير الأهالي: السجن أو الحرية، الحياة أو الموت. وقد أشرف على عملياتهم في سنة ١٩٤٨، إيسر هرئيل، الذي أصبح لاحقاً أول رئيس للموساد وللشاباك»[١٧٧]. وبعد أن اتخذ قرار التطهير قام هؤلاء بالتنفيذ، وخلال ستة أشهر كانت المهمة قد نفذت بالكامل تقريباً. «ومع اكتمال التنفيذ، كان أكثر من نصف سكان فلسطين الأصليين، أي ما يقارب ٨٠٠٠٠٠ نسمة، قد اقتُلعوا من أماكن عيشهم، و٥٣٢ قرية دمرت، و١١ حياً مدنياً أخلي من سكانه»[١٧٨].

٣ ـ في التخطيط والتنفيذ للتطهير العرقي في فلسطين

ضمن التخطيط الأولي للتطهير العرقي في فلسطين، بدأت الحركة الصهيونية بشكل منظم بدراسة أوضاع القرى العربية، ضمن ملف خاص لكل قرية، بحيث يتم تحديث الملف حسب المعلومات التي ترد. وقد تطلب وضع هذه الملفات جهوداً استخبارية كبيرة وعملاً دؤوباً للطوبوغرافيين والمستشرقين اليهود في فلسطين. وساعدت فيه بريطانيا عندما قررت إجراء المسح الطوبوغرافي لفلسطين

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ٣.

وفرز الأراضي لتحديث ملفات ملكية الأراضي في فلسطين، بدلاً من الملفات العثمانية القديمة. و«كانت المحصلة النهائية لجهود الطوبوغرافيين والمستشرقين ملفات مفصّلة لجميع قرى فلسطين، عمل الخبراء الصهيونيون على استكمالها بالتدريج، بحيث أصبح «الأرشيف» مكتملاً تقريباً في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد تضمن ملف كل قرية تفصيلات دقيقة عن موقعها الطوبوغرافي، وطرق الوصول إليها، ونوعية أراضيها، وينابيع المياه، ومصادر الدخل الرئيسية، وتركيبتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، والانتماءات الدينية للسكان»[١٧٩].

ولم تكن هذه الملفات مجرد بحوث جغرافية لمعرفة أوضاع فلسطين، بل كانت ملفات استخبارية للتفاصيل الدقيقة، حتى تتمكن الحركة الصهيونية لاحقاً من إقرار ماذا ستفعل بالسكان فيها، وكيفية الاستفادة من أراضيها للاستيطان اليهودي، أي أن بدايات خطط التطهير العرقي بدأت هناك، في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، في الوقت نفسه بالذات الذي كانت تجري فيه إبادة اليهود في أوروبا النازية. وقد جرى «آخر تحديث للملفات القرى [. . .] سنة ١٩٤٧، وكان التركيز فيه على قوائم الأشخاص «المطلوبين» في كل قرية. وقد استخدمت القوات اليهودية هذه القوائم، سنة ١٩٤٨، في عمليات تفتيش واعتقال كانت تتم فور احتلال قرية ما [، . . . بحيث] يوقف رجال القرية في صف، ومن ترد أسماؤهم في القائمة يتم التعرف عليهم [. . .]. وكان الرجال الذين يتم فرزهم يقتلون رمياً بالرصاص على الفور»[١٨٠].

وأحد الذين شاركوا بشكل غير مباشر في البداية، وبشكل مباشر لاحقاً، في منهجية التطهير العرقي كان يوسف فايتس. وقد «اقترن معظم نشاطات الصندوق القومي اليهودي خلال فترة الانتداب وفي زمن النكبة باسم يوسف فايتس، مدير دائرة الاستيطان، الذي كان مثال الصهيوني الاستعماري. وكانت الأولوية القصوى لديه آنذاك تسهيل طرد المزارعين الفلسطينيين العاملين بأجر أو في مقابل جزء من المحصول، من الأراضي المشتراة من ملاك غائبين يعيشون بعيداً عن أراضيهم، أو حتى خارج البلد»[١٨١]. وكانت مهمة الصندوق القومي اليهودي هي شراء الأراضي في فلسطين، فيما كانت مهمة يوسف فايتس، كرئيس لدائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي في ذلك الوقت، ورئيس

---

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣١.

(١٨١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

دائرة الأراضي أيضاً، أن يقيم المستوطنات، ويعمل على استيعاب المستوطنين اليهود من القادمين الجدد. ورغم كل جهود الصندوق القومي اليهودي لاقتناء الأراضي في فلسطين، فإنه «عند نهاية الانتداب في سنة ١٩٤٨، لم يكن اليهود يمتلكون سوى ٥,٨ تقريباً من أراضي فلسطين [. . .]. ولذلك بلغت حماسة فايتس الذروة عندما بلغه خبر ملفات القرى، واقترح على الفور تحويلها إلى «مشروع قومي»»[١٨٢]. وهي بالفعل أصبحت مشروعاً قومياً صهيونياً متعدد الأغراض، ساهم بدور كبير لاحقاً في عمليات التطهير العرقي، وشارك بتطويره العديد من الخبراء الصهاينة.

وهنا تحول دور يوسف فايتس من العمل غير المباشر في مخططات التهجير العرقي إلى العمل المباشر، فهو أراد أن تكون ملفات القرى مشروعاً قومياً صهيونياً، يمكن من خلاله معرفة كيفية التخلص من الفلسطينيين وتوطين اليهود مكانهم. وعندما اعتبر فايتس أن الظروف قد نضجت لتطبيق هذا المخطط، صرح في نهاية سنة ١٩٤٧ قائلاً: «أليس هذا الوقت الملائم للتخلص منهم؟ لماذا نستمر في ترك هذه الأشواك بيننا وهي خطر علينا؟»[١٨٣]. وفكرة فايتس عن التخلص من الفلسطينيين ليست جديدة، فهو كان أحد مؤيدي مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني، الذي سنعود إليه لاحقاً. وفي سنة ١٩٤٠ كتب أن الترانسفير «لا يخدم هدفاً واحداً فحسب ـ تقليل عدد السكان العرب ـ بل يخدم أيضاً غرضاً ثانياً لا يقلّ أهمية عن الأول، وهو إخلاء الأراضي التي يزرعها العرب حالياً وتحريرها من أجل الاستيطان اليهودي. [. . .] الحل الوحيد هو ترحيل العرب من هنا إلى الدول المجاورة. يجب ألا نترك قرية واحدة أو عشيرة واحدة»[١٨٤]. وهو نادى بهذه الأفكار في الوقت الذي كانت ألمانيا النازية تدان في أثناء الحرب العالمية الثانية بأنها تقوم بهذه الممارسات، وخصوصاً ضد اليهود في أوروبا، وكأن ما تقوم به ألمانيا ممنوع ويجب إدانته ومحاربته، ولكن ما ينادي اليهود بتطبيقه في فلسطين هو مشروع ويجب تطبيقه على الأرض. أما بالنسبة إلى مشروع ملفات الأراضي، فقد «أصبح كل من يمكن أن يكون له يد في المشروع متحمساً بشدة للفكرة. [وأحدهم كان] يتسحاق بن تسفي، العضو البارز في القيادة الصهيونية، والمؤرخ الذي أصبح لاحقاً ثاني رئيس لدولة إسرائيل، [والذي] شرح في رسالة إلى موشيه شرتوك (شاريت)،

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٧٢.

رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية ([وأصبح] لاحقاً واحداً من رؤساء الحكومة)، أنه بالإضافة إلى تسجيل مخططات القرى من الناحية الطوبوغرافية، يجب أن يتضمن المشروع أيضاً كشف الأصول العبرية لكل قرية»[١٨٥].

وعندما اكتمل التخطيط وجمع المعلومات وتوفير القوى للقيام بالتنفيذ، بدأ التنفيذ الميداني لعملية التطهير العرقي في فلسطين، وقد بدأ مباشرة في أواخر سنة ١٩٤٧، بعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، وليس بعد انتهاء الانتداب وانسحاب بريطانيا من فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨؛ و«عندما بدأت الحركة الصهيونية عمليات التطهير العرقي في فلسطين في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، كان سكان فلسطين «خليطاً» من الفلسطينيين واليهود. وكان السكان الفلسطينيون الأصليون يشكلون أغلبية تبلغ نسبتها [الثلثين] من مجموع السكان، بعد أن كانت النسبة تسعين بالمئة عند بداية الانتداب»[١٨٦]، أي أن اليهود كانوا الأقلية العددية بين السكان، ولكنهم كانوا أكثر تنظيماً وتسليحاً واستعداداً، بمخططات مسبقة وبدعم من بريطانيا الدولة التي كانت قائمة بالانتداب. وقد بدأ التطهير العرقي بعمليات مذابح في القرى، لإظهار القوة والبأس للفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل ابتداءً من مذبحة العباسية في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، ثم مذابح الخصاص والشيخ بريك وبلد الشيخ في الشهر نفسه، ثم مذابح يازور وسعسع والحسينية وأبو كبير في الأشهر الثلاثة التي تلت، وهي المذابح التي سبق أن تحدثنا عنها في أثناء دراسة الحالة الفلسطينية في البحث عن جريمة الإبادة، إلى أن بدأ تنفيذ الخطة «دالت» سنة ١٩٤٨. و«المنطقة الأولى التي اختيرت لوضع الخطة دالت موضع التطبيق كانت الهضاب الريفية الواقعة على المنحدرات العربية لجبال القدس، في منتصف الطريق المفضي إلى تل أبيب. واتخذ القرار بتنفيذ عملية «نحشون»، التي ستشكل نموذجاً للحملات التالية»[١٨٧]، والتي كانت مقدمة للخطة دالت، التي في بدايتها نفذت لحماية المستعمرات اليهودية وفتح الطرق إليها وإلى القدس، ثم سرعان ما تحولت إلى منهجية للتطهير العرقي الكامل.

وعندما بدأ التحول في الخطة دالت، جرى التطبيق بالتوسع في نمط المذابح وعمليات الطرد. و«تجلت طبيعة الخطة دالت المنهجية والمنظمة جيداً في دير ياسين.

---

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

وهي قرية هادئة ومسالمة توصلت إلى معاهدة عدم اعتداء مع الهاغاناه في القدس، لكن حكم عليها بالهلاك لأنها كانت تقع داخل المناطق التي عيّنتها الخطة دالت أهدافاً للتطهير. ولأن الهاغاناه كانت وقّعت اتفاقية مع القرية، فإنها قرّرت أن ترسل إليها قوات الإرغون وعصابة شتيرن، كي تعفي نفسها من أية مسؤولية رسمية»[١٨٨]. ثم توالت العمليات في المنطقة نفسها، لتوسيع رقعة السيطرة حول القدس من جهة الغرب، «والهدف التالي كان أربع قرى مجاورة: قالونيا؛ ساريس؛ بيت سوريك؛ بدو. ولم تستغرق العملية في كل قرية أكثر من ساعة واحدة أو نحوها ـ دخلت وحدات الهاغاناه القرية المعنية، ونسفت البيوت، وطردت السكان»[١٨٩]. ورغم ذلك لم تتمكن من الاحتفاظ بها كلها، فقد عاد السكان إلى بيت سوريك وبدو، فيما تم تهجير سكان قريتي قالونيا وساريس تماماً، وأقيمت في موقع قرية ساريس مستوطنة يهودية سنة ١٩٤٨ سميت «شورش»[١٩٠]. أما قالونيا فقد تناولناها في أثناء حديثنا عن المذابح التي جرت في فلسطين. و«في عمليات التطهير العرقي اللاحقة، كانت قوات الهاغاناه والبالماخ والإرغون تحتل القرى، وتسلّمها بعد فترة وجيزة إلى قوات أقل قدرة قتالية، وهي وحدات من سلاح الميدان [. . .] الذي أنشئ في سنة ١٩٣٩، وكان يشكل الذراع اللوجستي للقوات اليهودية. وتتحمل هذه الوحدات الإضافية مسؤولية ارتكاب عدد من الأعمال الوحشية التي رافقت عمليات التطهير»[١٩١].

وبعد ذلك، توالت الهجمات والمذابح وعمليات التهجير القسري وامتدت إلى المدن، و«كانت طبرية أول المراكز الحضرية التي استهدفها الهجوم. فما إن وصلت أخبار دير ياسين، وأخبار المجزرة التي وقعت بعد [عدة أيام] في قرية ناصر الدين، إلى السكان الفلسطينيين في طبرية، حتى هرب كثيرون منهم. وكان السكان قد أفزعهم القصف اليومي العنيف من جانب القوات اليهودية المتمركزة على الهضاب المشرفة على هذه العاصمة التاريخية القديمة الواقعة على شاطئ بحيرة طبرية»[١٩٢]. وتوسعت عمليات التطهير العرقي لتشمل عدة مدن منها يافا وحيفا

---

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٨٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١٩٠) انظر ساريس في: «فلسطين في الذاكرة: الخصاص، بلد الشيخ، يازور، سعسع، الحسينية، قالونيا، مجدو، اللجون، ناصر الدين، حيفا، عين زيتون، صفد، بيت دراس، الرملة، الرامة، عيلبون، دير الأسد، فلامة، مجد الكروم،» <http://www.palestineremembered.com>. (accessed: 14/10/2007).

(١٩١) بابه، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

وعكا وصفد، بما فيها القدس أيضاً. وقد «قصفت القوات اليهودية الأحياء الغربية [من القدس،] ثم هاجمتها واحتلتها في نيسان/ أبريل ١٩٤٨. وكان عدد من السكان الأثرياء والقاطنين في الأحياء الفخمة قد غادر المدينة قبل عدة أسابيع. أما من بقي فقد طردوا من منازلهم التي لا تزال شاهدة على الجمال المعماري لأحياء النخبة الفلسطينية التي بدأت تبني بيوتها خارج أسوار البلدة القديمة منذ نهاية القرن التاسع عشر»[١٩٣]. وبدأت المدن العربية والأحياء العربية في المدن الفلسطينية تسقط واحدة تلو الأخرى، وفي كل منها تتم عمليات تطهير عرقي واسعة. «وبنظرة من الجانب اليهودي، فإن مشهد الإخلاء العربي بالجموع الغفيرة أثار الشهية إلى المزيد، وأدركوا كلهم، وعلى كل مستويات اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، أن دولة يهودية دون أقلية عربية كبيرة ستكون أقوى وحيوية أكثر»[١٩٤]، فتوسعت عمليات الطرد والتهجير التي رافقتها العديد من المذابح والجرائم البشعة.

وبعد أن اشتدت عمليات الطرد وأصبحت مشكلة دولية واضحة، تدخلت الأمم المتحدة لوضع حد للاقتتال الدائر في فلسطين، وتوصلت الأمم المتحدة إلى اتفاق هدنة بين إسرائيل والقوات العربية التي كانت قد دخلت فلسطين. ولكن الهدنة الأولى انتهت في ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨، بعد أن تمكنت إسرائيل خلالها من التزوّد بالسلاح الحديث من الغرب بشكل واسع لمواجهة التدخل العربي، الذي كان بالأساس أضعف من الإمكانيات الإسرائيلية. «واحتاج وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، إلى عشرة أيام لترتيب هدنة أخرى، بدأ سريان مفعولها في ١٨ تموز/ يوليو»[١٩٥]. وخلال هذه الأيام القلائل من المعارك، كانت إسرائيل قد باشرت المرحلة التالية من التهجير والتطهير العرقي، الذي شمل مئات الآلاف من الفلسطينيين. و«اعتباراً من ٩ تموز/ يوليو، أي في اليوم التالي لانتهاء الهدنة الأولى، نشب قتال متفرق بين الجيش الإسرائيلي والوحدات العسكرية العربية [. . .]. وخلال أقل من أسبوعين على بدئه، كان مئات الآلاف من الفلسطينيين قد طردوا من قراهم وبلداتهم ومدنهم. وهكذا، فإن ما نتج من خطة الأمم المتحدة لـ «السلام» كان في الواقع إرعاب الناس وإرهابهم بحرب نفسية، وقصف عنيف على السكان المدنيين، وطرد، ورؤية أقرباء يعدمون، وزوجات وبنات يتعرضن للمعاملة السيئة والسرقة، وللاغتصاب

---

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٩٤) موريس، **تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ - ١٩٥٦**، ص ٤٤.

(١٩٥) بابه، المصدر نفسه، ص ١٨٤.

في عدة حالات. وبحلول تموز/يوليو، كانت بيوتهم أصبحت، في معظمها، ركاماً بعد أن نسفها خبراء التفجير الإسرائيليون»[١٩٦].

وكان على الأمم المتحدة أن تتدخل مرة أخرى لوقف هذا السيل العارم من اللاجئين الذي تدفق إلى الدول المجاورة. ووضع الوسيط الدولي الكونت برنادوت تقريره عن الحالة، وفيه قال: «لا يمكن لأية تسوية أن تكون عادلة وكاملة ما لم يتم الإقرار بحق اللاجئ العربي بالعودة إلى بيته الذي طرد منه. وسيكون هذا اعتداءً على المبادئ الجوهرية للعدل إذا حرم هؤلاء الضحايا الأبرياء للصراع من حق العودة إلى بيوتهم، فيما يجري تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين»[١٩٧]. ولم يقبل اليهود بهذا الكلام، فقد كان مخططهم بالأساس هو التطهير العرقي، ولم يكن خروج هؤلاء اللاجئين عَرَضاً في أثناء القتال. ولكن «كان هناك مبعوث للأمم المتحدة مختلفاً عن الآخرين. فقد وصل الكونت فولك برنادوت إلى فلسطين في ٢٠ أيار/مايو وبقي هناك إلى أن اغتاله إرهابيون يهود في أيلول/سبتمبر، لأنه «تجرأ» على تقديم اقتراح بتقسيم البلد مناصفة، وعلى المطالبة بعودة جميع اللاجئين. وكان [برنادوت قد] طالب بالسماح للاجئين بالعودة خلال الهدنة الأولى، وقوبل طلبه بالتجاهل. وعندما كرر توصيته في التقرير النهائي الذي رفعه إلى الأمم المتحدة، جرى اغتياله»[١٩٨].

وبعد الانتهاء من معظم الأهداف في وسط البلاد وحول القدس، وبعد أن توقف القتال رسمياً بعد بدء الهدنة الثانية بفترة، بدأت عمليات التطهير في الجليل بشكل واسع، وكان الجليل ما يزال لم يحتل بكامله من قبل إسرائيل، وكان هناك جيب منه خارج حدود إسرائيل، وهو يمتد حتى الحدود اللبنانية. و«في صبيحة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ أبرق موشيه كرمل [قائد جبهة الشمال] إلى جميع الألوية والمناطق الخاضعة لقيادته الأمر التالي: «أبذلوا كل ما في استطاعتكم من أجل التطهير السريع والفوري للمناطق المحتلة من جميع العناصر المعادية بموجب الأوامر التي أعطيناها. ينبغي مساعدة السكان على مغادرة المناطق التي احتلت». [. . . و] فهم قادة الألوية والمناطق الأمر [. . .] بأنه أمر بطرد عام»[١٩٩]. وقامت الوحدات العسكرية فوراً بعمليات التطهير في المناطق التي كانت تحت سيطرتها، وامتد عملها إلى المناطق التي لم تكن تحت سيطرتها، لتطهير

---

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(١٩٧) Wikipedia, «1948 Palestinian Exodus,» p. 4.

(١٩٨) بابه، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(١٩٩) موريس، تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

الجليل ككل من الفلسطينيين، وإنهاء وضع الجيب العربي الذي كان ما يزال خارج السيطرة هناك. و«في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر، استمرت نشاطات التطهير العرقي في الجليل، ولكنها اتخذت شكلاً دعاه الإسرائيليون «عمليات التخلص ممن تبقى» (Mopping-up Operation). وكانت هذه في الجوهر عمليات «إعادة النظر» القصد منها تطهير قرى لم تستهدف من الأصل، وقد أضيفت هذه القرى إلى التي سبقتها لأن النخبة السياسية الإسرائيلية أرادت اجتثاث الطابع «العربي» الواضح جداً للجليل»[٢٠٠].

ولم تتوقف عمليات الطرد والإبعاد والتطهير العرقي في سنة ١٩٤٨، بل استمرت بعد ذلك بفترة، وبعضها جرى حتى في سنة ١٩٥٠. وأهمها التي جرت في الجنوب، فقد تم تجميع العديد من الفلسطينيين في بلدة المجدل (عسقلان)، لينضموا إلى سكانها هناك. وحصر هؤلاء مع من تبقى من أهل المجدل خلف الأسلاك الشائكة في بعض أحياء المدينة، فيما تم توطين عدد من اليهود العراقيين في الأحياء الباقية. ولما احتاجت حركة الاستيطان إلى تلك الأحياء التي كان يسكنها العرب في المجدل، تقرر نقل السكان من هناك إلى «أماكن مختلفة داخل البلاد. ولكن من شهر شباط/ فبراير ١٩٥٠ فصاعداً نقل السكان إلى قطاع غزة. [. . . و] لا توضح الوثائق في متناول اليد كيف ولماذا اتخذ القرار بإبعاد غالبية سكان المجدل إلى القطاع وليس داخل البلاد»[٢٠١]. وقد كان قرار نقل سكان المجدل بالأساس هو قرار موشيه دايان، الذي كان يومها قائد المنطقة الجنوبية. وقد عمل ديان جاهداً على تنفيذ خطته، بما في ذلك التضييق على الفلسطينيين هناك بشتى الوسائل لإجبارهم على النزوح، ولما فشل في ذلك، وضعهم في شاحنات نقلتهم إلى الحدود مع غزة، وأجبروا على اجتياز الحدود إلى خارج ديارهم. ويصف ديان أثر سياسته والممارسات التي قامت بها القوات التي كانت تحت إمرته في السكان في المجدل، فيقول إنه «كان للوضع الاجتماعي الهابط والذليل»، أثره في الضغط على عرب المجدل، بسبب الاحتلال وفرض الحكم العسكري. «لقد تحول الأحرار والأسياد في شعبهم إلى مجموعة مهانة في مدينة معدومة الحياة»[٢٠٢]. واستمرت سياسة الإبعاد والتهجير القسري للفلسطينيين حتى بعد حرب ١٩٦٧، فقد «أبعد بالقوة آلاف الرجال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين

---

(٢٠٠) بابه، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٢٠١) موريس، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

والسبعين عاماً، من الضفة الغربية وقطاع غزة عبر نهر الأردن»[٢٠٣].

خامساً: الترحيل والإبعاد القسري في الحالة الفلسطينية

إذا كنا قد تحدثنا في الجزء السابق من هذا الفصل عن معنى التطهير العرقي، ودرسنا الحالة الفلسطينية، باعتبارها الحالة المثالية لمعنى التطهير العرقي، فإننا في دراسة هذه الحالة تطرقنا إلى الفكرة والمفهوم، مع بعض الشواهد حول كيف تم تطبيق هذا المفهوم، ولكن لم ندرس بالتفصيل كيف تمت ممارسة الإبعاد القسري للفلسطينيين من فلسطين. وكنا قد عرفنا أن عدة جرائم أخرى اقترفت لتحقيق التطهير العرقي في فلسطين؛ فعرفنا أن إسرائيل مارست عمليات الإبادة المنهجية من خلال العديد من المذابح الكبيرة والصغيرة من أجل دفع السكان إلى الهرب، كما لجأت إسرائيل إلى العنف الجنسي أحياناً، وخصوصاً الاغتصاب، كوسيلة من وسائل إجبار الفلسطينيين على الرحيل من ديارهم. وفي مرحلة لاحقة لجأت إلى الفصل العنصري والاضطهاد لإجبار من تبقى من الفلسطينيين على الرحيل. وبهذا عرفنا أن القوات اليهودية/إسرائيلية قد اقترفت ثلاثة أشكال من الجرائم لتحقيق التطهير العرقي. وهنا نحن نبحث في الشكل الرابع والأهم من أشكال الجرائم التي اقترفتها هذه القوات بشكل منهجي لإجبار السكان الفلسطينيين على مغادرة ديارهم وأوطانهم، وهذه الجريمة هي جريمة الإبعاد القسري، وهي قاعدة كل الممارسات التي تهدف إلى التطهير العرقي. وفي هذا الجزء من الفصل سندرس كيف قامت القوات اليهودية/الإسرائيلية بممارسة الإبعاد القسري المنظم في أثناء وبعد حرب ١٩٤٨، التي أدت إلى النكبة الفلسطينية[٢٠٤].

وقد جاءت عمليات الترحيل على مراحل ترافقت مع الممارسات الجرمية الأخرى، ابتداءً من أواخر سنة ١٩٤٧ بعد صدور قرار التقسيم، ففي مرحلة أولى اختلط فيها الترهيب مع الممارسات الجرمية ليدفع بالدفعات الأولى من الهروب الفلسطيني طلباً للنجاة، ثم لحقتها مرحلة أخرى أكثر تصميماً على تهجير الفلسطينيين، وترافق مع عمليات الترهيب إقدام القوات اليهودية الفلسطينية على ترحيل الفلسطينيين بالقوة. وابتدأت هذه المرحلة من مذبحة دير ياسين حتى نهاية الهدنة الثانية، ولحقتها مرحلة ثالثة أوسع وأشمل وأسرع في الترحيل جاءت في

---

(٢٠٣) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الاسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦، ص ١٢٦.

(٢٠٤) Wikipedia, «1948 Palestinian Exodus,» p. 1.

أعقاب انهيار الهدنة الثانية وحتى وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. وفي الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٨، جاءت المرحلة الرابعة في عمليات إبعاد قسري للسكان في الكثير من المناطق التي كان القتال قد هدأ فيها، بحيث تم فيها اللجوء مباشرة إلى الترحيل القسري، وضمن مخططات مسبقة لذلك. ولم يتوقف الإبعاد القسري في ذلك الوقت، بل استمر بعمليات متفرقة في مرحلة خامسة حتى سنة ١٩٥٠. وحتى إن بعض عمليات التهجير جرت في أواسط الخمسينيات، كما أن القوات الإسرائيلية قامت بعمليات تهجير واسعة في أعقاب حرب ١٩٦٧. وسنتحدث عن كل مرحلة من هذه المراحل بشكل موجز، لنعرض كيف تمت عملية التهجير القسري للفلسطينيين، بشكل منهجي مدروس، بالترهيب واقتراف الفظائع أحياناً، مما دفع السكان إلى الهرب، وبالترحيل بقوة السلاح أحيانا أخرى. «ويتبين من إحصاءات وكالة الغوث الدولية، وهي الإحصاءات التي تشمل فقط اللاجئين المسجلين في قيودها، أن عدد الفلسطينيين الذين أجلوا عن ديارهم بلغ ٩٦٠٠٢١ لاجئاً وفقاً لأرقام حزيران/يونيو ١٩٥٠»[٢٠٥].

١ ـ مراحل التهجير القسري للفلسطينيين

تبدأ المرحلة **الأولى** من عمليات التهجير القسري للفلسطينيين، مباشرة بعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، واستمرت هذه المرحلة حتى بدأ تنفيذ الخطة دالت في أوائل نيسان/أبريل ١٩٤٨. وقد جرت عمليات التهجير القسري في هذه المرحلة، من خلال ممارسة القوات اليهودية أعمال الإرهاب، وتنفيذ بعض المذابح المتفرقة ابتداءً من مذبحة العباسية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، دون أن تجرؤ على المواجهة المباشرة مع السكان وترحيلهم بالقوة، بل تركت أثر أعمالها يقوم بالمهمة، فكان السكان يهربون عندما يسمعون أن هناك قوات يهودية على مقربة وقد تقترف ما سبق أن اقترفته في قرى أخرى. ويرى بني موريس أن القليل من السكان هربوا في هذه المرحلة نتيجة الأعمال المباشرة للقوات اليهودية، وأن الباقين خرجوا طوعاً طلباً للأمان[٢٠٦]. وهذا قول خاطئ، لأن طلب هؤلاء للأمان كان بالأساس نتيجة ما سمعوه عن ممارسات وحشية وفظائع تقترفها القوات اليهودية بحق السكان في القرى التي

---

(٢٠٥) خليل السواحري، **الفلسطينيون: التهجير القسري والرعاية الاجتماعية**، صامد الاقتصادي؛ ٢١ (عمّان: دار الكرمل، ١٩٨٦)، ص ٩.

(٢٠٦) Wikipedia, Ibid., pp. 2-3.

جرت فيها المذابح. وبالتالي، فإن هرب هؤلاء هو نتيجة مباشرة لأجواء الترهيب التي لجأت إليها إسرائيل كوسيلة للتهجير القسري، قبل إقرار الخطة دالت والبدء بتنفيذها، والبدء بالتهجير الواسع المباشر في المراحل التالية. وقد أصبح اليوم من المعروف أن إسرائيل قد أقدمت على التهجير القسري المخطط له والقائم على منهجية تهدف إلى التطهير العرقي، بعد أن تم كشف العديد من الوثائق السرية الإسرائيلية، حيث إنه «بفضل قانون الأرشفة (حفظ السجلات) الإسرائيلي [. . .]، وخاصة المبدأ الأساسي في قانون رفع السرية بعد ثلاثين سنة، فإنه مع بداية الثمانينيات فتحت وثائق كثيرة (مئات الآلاف وربما ملايين) أمام الباحثين»[٢٠٧]، فأظهرت هذه الوثائق مدى التصميم على طرد الفلسطينيين حتى قبل سنة ١٩٤٧.

وبعد مرحلة تخبط وترهيب للسكان، بدأ التخطيط الفعلي للإبعاد، فجاءت الخطة دالت، التي كانت باكورة جرائمها مذبحة دير ياسين في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٨. واستمرت هذه المرحلة الثانية قرابة ثلاثة أشهر حتى بدء الهدنة الثانية، وشملت بالإضافة إلى ما جرى، ما بين بدء تنفيذ الخطة دالت والهدنة الأولى، ما قامت به القوات الإسرائيلية من فظائع وعمليات تهجير واسعة النطاق خلال أسبوعين، منذ انهيار الهدنة الأولى إلى ما بعد الهدنة الثانية. وخلالها اقترفت العديد من المذابح، وبدأت فيها فعلياً عمليات التهجير القسري للفلسطينيين، بالإرغام المسلح للسكان على مغادرة بيوتهم وقراهم، بعد اقتراف العديد من الفظائع لإجبارهم على الرحيل، ومن ثم نسف البيوت حتى لا يعود إليها السكان. وقد أدت عمليات الطرد بالطريقة التي جرت فيها، وبأجواء الترهيب واقتراف الفظائع، إلى هروب السكان من قرى أخرى عند اقتراب القوات اليهودية منها، وبالتالي كان هؤلاء أيضاً ضحايا التهجير القسري، نتيجة عمليات الترهيب. ويقدر بني موريس أن عدد الذي تم تهجيرهم وترحيلهم في هذه المرحلة بلغ حوالى ٢٥٠ ألف إلى ٣٠٠ شخص[٢٠٨]. ويقول موريس في هذا الخصوص: «في تلك الأسابيع بين نيسان/ أبريل وحتى أواسط حزيران/ يونيو من عام ١٩٤٨ خرج إلى الشتات الكثير من اللاجئين الفلسطينيين ـ يتراوح العدد بين ٢٥٠ ألفاً إلى ٣٠٠ ألف. وكان المحفز الرئيسي لخروجهم هو الهجوم العسكري اليهودي (هاغاناه والإيتسل) أو الخوف من هجوم كهذا»[٢٠٩]. وتعتبر هذه المرحلة، مع المرحلة التي سبقتها، حاسمة في

---

(٢٠٧) السواحري، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢٠٨) Wikipedia, Ibid., p. 3.

(٢٠٩) موريس، تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦، ص ٤٣.

تاريخ الشعب الفلسطيني، إذ إنه بشكل عملي بدأت النكبة هنا، قبل رحيل البريطانيين وانتهاء الانتداب. فهي بـدأت بعمليات الترحيل القسري للفلسطينيين بعد قرار التقسيم، وشملت الفلسطينيين في كل فلسطين، وليس فقط في المناطق التي حددت للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم.

وحسب التقديرات الدنيا، «كان يسكن في المناطق التابعة للدولة اليهودية ـ حسب قرار التقسيم ـ ما يزيد على ٢٤٣ ألف عربي في ٢١٩ قرية وأربع مدن، هي حيفا وطبريا وصفد وبيسان. وقد هجر من هذه المناطق ـ في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وحتى شهر حزيران/يونيو ١٩٤٨ ـ ما يزيـد على ٢٣٩ ألف عربي وأخليت ودمرت ١٨٠ قرية عربية تماماً، كما هجر سكان ثلاث مدن عربية كلياً هي صفد وطبريا وبيسان، بينما بقي في حيفا ١٩٥٠ فلسطينياً[.] وبالمقابل، قامت المنظمة العسكرية الصهيونية بتهجير ١٢٢ ألف عربي من المناطق التابعة للدولة الفلسطينية [حسب قرار التقسيم]، وأخليت ودمرت ٧٠ قرية تماماً وهجر سكان يافا وعكا بشكل كلي تقريباً[،] كما تم تهجير جزء كبير من سكان اللد والرملة»[٢١٠]. وهذه الأرقام تشمل الذيـن هجروا في المرحلتين الأولى والثانية فقط، ومعظم هؤلاء، أي ما بين ٢٥٠ ألفاً إلى ٣٠٠ ألـف تـم تهجيرهـم في المرحلة الثانية وحدها. «وبموجب الخطة دالت، [. . .] فقد دمرت [الهاغاناه] قرى في مناطق بأكملها مثل القرى التي تقع على طريق القدس، وحول كيبوتس «مشمار هعيمق» وعلى طول شارع الشاطئ»[٢١١]. وبعد القرى جاء دور المدن، فتم تهجير سكان طبريا، ثم بيسان، وبعـد ذلك حيفا؛ وحيفا هي كبرى المدن العربية في منطقة الساحل. كما تم تهجير سكان يافا. و«بعد أن سقطت حيفا لم يبق سوى مدن قليلة حرة، بينها عكا والناصرة وصفد. وبدأت المعركة على صفد في منتصف نيسان/أبريل، واستمرت حتى الأول من أيار/مايو [. . .]. وكان عدد سكان صفد ٩٥٠٠ عربي و٢٤٠٠ يهودي. [. . . ولما احتلت المدينة] طردت قوات البالماخ معظم السكان، وسمحت فقط ببقاء ١٠٠ رجل طاعن في السن، لكن [ليس] لفترة طويلة»[٢١٢]، حيث قامت بطردهم لاحقاً.

وبدأت المرحلة **الثالثة** بعد انهيار الهدنة الثانية، واستمرت حتى وقف

---

(٢١٠) داود سليمان داود، «المذابح الإسرائيلية في فلسطين،» الجزيرة نت، ص ١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/50695CB7-5294-42FA-85A0-94E42D412F01.htm>, p. 1. (accessed: 3/10/2007).

(٢١١) موريس، المصدر نفسه، ص ٤٣ - ٤٤.

(٢١٢) بابه، التطهير العرقي في فلسطين، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

إطلاق النار النهائي بين القوات الإسرائيلية والعربية. وفي هذه المرحلة التي استمرت من تموز/يوليو إلى تشرين الأول/أكتوبر، جرت أوسع عمليات الإبعاد القسري للسكان في فلسطين، وبشكل غير مسبوق، وخاصة من المدن. وقد بدأت أوسع عمليات الإبعاد هذه في مدينتي اللد والرملة في أواسط تموز/يوليو ١٩٤٨، بحيث تم خلالها طرد سكان المدينتين بالقوة بناءً لتعليمات بن غوريون، وقام إسحق رابين، قائد القوات في تلك المنطقة بالتنفيذ. وكان نتيجة ذلك طرد أكثر من ٦٠ ألف شخص من بيوتهم في كلتا المدينتين. ويذكر رابين في مذكراته كيف تم التهجير، فيقول إن مسألة ماذا يمكن فعله بهؤلاء السكان طرحت على بن غوريون، وسأل يغآل آلون بن غوريون، ماذا سيفعلون بهؤلاء السكان، فأشار بن غوريون إشارة بيده تفيد بأنه يجب إخراجهم من المدينتين[٢١٣]. ويضيف رابين في مذكراته أن سكان اللد لم يخرجوا بمحض إرادتهم، ولم يكن هناك مفر من استعمال القوة لإجبارهم على الخروج سيراً على الأقدام لمسافة ١٠ إلى ١٥ كيلومتراً، إلى أن يصلوا إلى المناطق التي يوجد فيها الجيش الأردني[٢١٤]. ولتنفيذ هذه المهمة أصدر رابين إلى قواته أمراً يقول: «يجب طرد سكان اللد بسرعة ودون مراعاة الجيل، ويجب دفعهم باتجاه بيت نبالا، وعلى [قيادة لواء] «يفتاح» أن تقرر الوسيلة»[٢١٥]. وبناءً لهذه التعليمات، قامت هذه القوات بتنفيذ الأمر وطردوا «ما بين خمسين إلى ستين ألفاً من سكان المدينتين اللتين تقعان على بعد ١٦ كيلومتراً جنوب شرق تل أبيب [. . . بحيث] أجبر سكان اللد على التوجه شرقاً باتجاه الجيش العربي [الأردني]، ونقل قسم كبير من سكان الرملة بالشاحنات والباصات. عشرات الآلاف من اللاجئين ساروا وهم يسدون الطرق»[٢١٦].

المرحلة **الرابعة** من مراحل الإبعاد القسري للفلسطينيين بدأت كحملات «تنظيف» في القرى في الجليل بالذات، للتخلص من السكان في المناطق الحدودية مع لبنان، وخاصة الجيب العربي الذي بقي هناك مستقلاً، دون أن تتمكن إسرائيل من احتلاله في أثناء المواجهات في المراحل السابقة، كما شملت بعض المناطق في النقب. وامتدت هذه المرحلة طيلة الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٤٨. وفي

---

(٢١٣) Wikipedia, «1948 Palestinian Exodus,» p. 3.

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢١٥) موريس، تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦، ص ٣٠.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

عدد من الحالات، تم تهجير الفلسطينيين داخلياً في إسرائيل نفسها، بعد أن لم يعد بإمكانها توجيه السكان بأعداد كبيرة إلى الحدود العربية، كما كانت تفعل في السابق. وفي هذه المرحلة بالذات قاوم الفلسطينيون عمليات الإبعاد، بعد أن رأوا ما حلّ بمن سبقهم من اللاجئين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى قراهم وبيوتهم. ومع هذا فقد قامت القوات الإسرائيلية بطردهم بعمليات عنف طالت العديد من القرى، حتى تلك التي كانت قد احتلت سابقاً ولم يهجّر سكانها منها[٢١٧]. وجرت كل عمليات الإبعاد والاحتلال للجيب المستقل في الجليل، ضمن عملية عسكرية عرفت بعملية «حيرام»، وهي العملية التي قادها وأشرف عليها موشيه كرمل، وخلالها أصدر أوامره الواضحة بضرورة تطهير تلك المناطق من سكانها العرب. وفي هذه العملية تم احتلال جيب الجليل «من خط مجد الكروم ـ دير حنا حتى حدود لبنان، من أيدي قوات جيش الإنقاذ العربي بقيادة فوزي القاوقجي وقوات محلية. في هذه العملية [. . .] غادر قسم كبير من السكان العرب إلى لبنان»[٢١٨]. ورغم أن وقف إطلاق النار كان قد بدأ نفاذه عملياً قبل اتفاقات الهدنة الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر، وشمل كل المناطق، حتى تلك التي كان يسيطر عليها جيش الإنقاذ، إلا أن إسرائيل قامت بخرق وقف إطلاق النار، واحتلت هذه المناطق، ولم تتمكن قوات جيش الإنقاذ من مقاومة الهجوم، خاصة بعد وقف الإمدادات العربية عنها.

المرحلة الخامسة هي مرحلة غامضة في سيرة الإبعاد القسري للفلسطينيين، وكثير من المؤرخين يقفون عند نهاية سنة ١٩٤٨، باعتبارها نهاية عمليات الإبعاد والترحيل القسري الذي مارسته إسرائيل بحق الفلسطينيين. ولكن في الحقيقة، فإن هذه المرحلة الخامسة هي مرحلة مهمة، وتم خلالها إبعاد الآلاف من الفلسطينيين، والكثير منهم أصبح يحمل الجنسية الإسرائيلية، بعد أن استقر الوضع في إسرائيل وبدأت بمنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين الذي بقوا هناك. «بعد سنة ١٩٤٨، استمرت إسرائيل في استعمال القوة في محاولة لدفع العرب المتبقين إلى الرحيل عن البلاد. واستمرت عمليات طرد العرب بالجملة [. . .] عبر الحدود لفترة طويلة حتى أواخر الخمسينيات»[٢١٩]. وشملت عمليات الإبعاد الكثير من البدو من عشائر

---

(٢١٧) Wikipedia, Ibid., p. 3.

(٢١٨) موريس، المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٢١٩) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الاسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦، ص ٢٤.

مختلفة، وخصوصاً من منطقة النقب، كما شمل الإبعاد العديد من الأشخاص، بمجموعات متفرقة من أواسط البلاد، ولكن أهم عملية إبعاد قسري في هذه المرحلة هي عملية إبعاد سكان المجدل إلى غزة. ماذا عن طرد البدو؟، فإنه «في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، أُرغمت نحو ٥٠٠ عائلة من البدو العرب [. . .] من منطقة بئر السبع على اجتياز الحدود إلى الضفة الغربية [. . .]. ثم جرت عملية أخرى لنحو ٧٠٠ ـ ١٠٠ شخص من قبيلة العزازمة أو قبيلة الجهالين إلى الأردن في أيار/ مايو ١٩٥٠. [. . .] وفي منتصف أيلول/ [سبتمبر] ١٩٥٠، حدد رئيس لجنة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة وليم رايلي، مجموع البدو في القصيمة في سيناء بـ ٦٢٠٠ معظمهم طُرد مؤخراً على يد الجيش الإسرائيلي في النقب»[٢٢٠].

ولم يتوقف الطرد والإبعاد عند سنة ١٩٥٠، بل استمر حتى أواخر الخمسينيات. و«حتى سنة ١٩٥٩ ـ أي بعد أحد عشر عاماً من إقامة الدولة ـ [. . .] تم طرد القبائل البدوية من النقب إلى سيناء في مصر وإلى الأردن. ولم يتوقف هذا العمل [. . .] إلا بعد تدخل الأمم المتحدة»[٢٢١]. كما أن عمليات الطرد طالت سكان القرى في المثلث في وسط إسرائيل، وليس فقط البدو في الجنوب. وقد «جرت نشاطات في المثلث الصغير بعد ضمه إلى إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٤٩، عقب توقيع اتفاق رودس مع الأردن [. . .]. وعلى سبيل المثال، ففي أواخر أيار/ مايو أو أوائل حزيران/ يونيو ١٩٤٩، طرد الحكم العسكري ٤ آلاف «لاجئ داخلي» [أي الذين أجبروا على ترك قراهم وأصبحوا لاجئين في إسرائيل،] من المثلث الصغير إلى الضفة الغربية [. . .]. وفي السنة نفسها (١٩٤٩) طردت إسرائيل نحو ألف شخص من قرية باقة الغربية في المثلث الصغير عبر الحدود إلى الضفة الغربية. وفي أوائل شباط/ فبراير ١٩٥١، طرد المقيمون في ١٣ قرية عربية صغيرة في وادي عارة إلى خارج الحدود»[٢٢٢]. وبهذا لم يتوقف الطرد الجماعي القسري للفلسطينيين بانتهاء المعارك سنة ١٩٤٨، بل استمر لفترة طويلة بعد ذلك. «أكثر من عشرة آلاف عربي إسرائيلي طردهم الجيش الإسرائيلي عبر الحدود في الأعوام الأولى من عمر الدولة (بالإضافة إلى عدة آلاف أخرى من اللاجئين الفلسطينيين الذين استطاعوا «التسلل» عائدين إلى قراهم ومدنهم)»[٢٢٣].

---

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

٢ ـ تهجير سكان المجدل

واحدة من أهم عمليات الطرد التي جرت في هذه المرحلة الخامسة، هي عملية طرد سكان المجدل، بحيث تم في سنة ١٩٥٠ التطهير الكامل لمدينة المجدل (عسقلان) من سكانها الفلسطينيين. و«بلدة أو مدينة المجدل العربية، التي بنيت بجوار أنقاض مدينة الميناء الفلسطينية عسقلان في الألفية الثانية قبل الميلاد، كان يقطنها حوالى عشرة آلاف نسمة في ١٩٤٨، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ أضيف إليهم آلاف اللاجئين من أماكن أخرى في [فلسطين] وعاشوا في شوارعها ومبانيها العامة وبياراتها»[٢٢٤]، وهؤلاء هم من اللاجئين الداخليين الذين كانت القوات الإسرائيلية قد طردتهم من قراهم وبيوتهم، فأصبحوا لاجئين داخل إسرائيل، فتم نقل العديد منهم وتجميعهم في مجدل عسقلان. وكانت مدينة المجدل قد احتلت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٨، وكانت هناك نية منذ ذلك الوقت لطرد سكانها، فقد أراد «قائد جبهة (قيادة) الجنوب، الجنرال يغآل آلون، [. . .] طرد السكان ـ كما حدث في أسدود [التي تقع مباشرة شمال المجدل] ـ بل أمر بذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن الضباط رفضوا الامتثال، وبالتالي لم ينفذ الأمر»[٢٢٥] في حينه، ليترك أمر تقرير مصير سكان المدينة إلى وقت لاحق. فقد تشكلت لاحقاً في إسرائيل لجنة حكومية عرفت باسم «لجنة ترحيل الفلسطينيين»، تولت عملية تقرير مصير كل الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل بعد قيامهم. وبدأت عمليات الطرد بشكل منهجي للعديد من الفلسطينيين من بيوتهم وقراهم، أو من أماكن التجمع التي التجأوا إليها بعد أن أصبحوا لاجئين داخليين، وتم طرد هؤلاء إلى الأردن أو إلى لبنان أساساً، ولكن البعض منهم تم طردهم إلى غزة أو حتى سيناء.

وكان مصير العديد من سكان المجدل هو الطرد إلى غزة، كما أن البعض منهم أرهبوا ومنعت عنهم كل وسائل الحياة في المجدل، فاضطروا إلى الرحيل عن المدينة، حتى أصبح سكان المجدل واللاجئين الذين معهم قلة محصورة في «غيتو» محاط بالأسلاك الشائكة. وبهذا الخصوص يقول بني موريس، أحد المؤرخين الجدد في إسرائيل: «منذ لحظة احتلال المدينة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، تعرض عرب المجدل إلى ضغوط هائلة [. . .]. وتمثل الضغط الأساسي والمتواصل من

---

(٢٢٤) موريس، المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

خلال تركيز العرب في «غيتو» وراء سياج، وكل دخول أو خروج من هذه المناطق كان منوطاً بإذن من [الجيش] الإسرائيلي. وعاش السكان في ظل حكم عسكري صارم قيد حركتهم بشدة داخل عسقلان وخارجها، بما في ذلك زراعة الحقول خارج منطقة النفوذ البلدية. وفرضت تقييدات على قسم من السكان في ما يتعلق ببيع منتوجهم الزراعي، بل نكّل الجنود بالعرب من وقت إلى آخر»[٢٢٦]. وكان واضحاً أن هناك نية مبيّتة للتخلص من سكان مجدل عسقلان، وأن الضغوط التي كانت تفرض عليهم هي وسيلة أولية لإجبارهم على الرحيل، قبل اللجوء إلى إجبارهم على الخروج من المجدل بالقوة. «وفي شباط/فبراير ١٩٤٩، قررت «لجنة ترحيل الفلسطينيين» الحكومية مبدئياً ترحيل الـ ٢٧٠٠ ساكن الباقين في المجدل. وبعد عام واحد، أي في ربيع سنة ١٩٥٠، قرر الجنرال موشيه دايان، الذي خلف ألون في القيادة الجنوبية، ترحيل سكان المجدل الباقين إلى غزة. وأعطى بن غوريون موافقته على الإجراء في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٥٠»[٢٢٧].

ولم يكن هناك أي مبرر لطرد هؤلاء السكان بعد مضي أكثر من سنة ونصف على توقف القتال، وبعد عقد اتفاقات الهدنة الدائمة مع الدول العربية، «فإن أيام ١٩٤٨، حين كان بمقدور [الجيش] الإسرائيلي أن يطرد السكان العرب بإشارة من يده قد ولّت. [. . .] ومنذ البداية اصطدم ديان بمعارضة معينة من جهة مؤسسة مهمة هي «الهستدروت» العامة»[٢٢٨]. والهستدروت هو اتحاد نقابات العمال في إسرائيل، وكان يميل عليه الطابع اليساري، وكان يرفض سياسة الترانسفير، باعتبارها تتعارض مع توجهاته اليسارية من ناحية. ولكن من ناحية أخرى أهم، جاءت المعارضة لأن إسرائيل كانت بحاجة إلى أيد عاملة رخيصة، بعد أن خابت الآمال بموجات واسعة من الهجرة لتسدّ الفراغات المطلوبة في أماكن العمل، وخاصة في ما سمّي بالأعمال السوداء، أي الأعمال التي يأنف اليهود من العمل فيها، كالبناء والتنظيفات وغيرها. و«كان ديان يسعى إلى استكمال الإخلاء، وتسعى الهستدروت إلى إبقاء عرب قدر الإمكان في البلاد. وفي [النهاية] انتصر الجيش، الذي حظي بتغطية من بن غوريون»[٢٢٩]. وكانت هناك عدة أسباب أدت إلى استمرار إسرائيل بهذه المنهجية، منها «سياسة حكومة إسرائيل التي عارضت

---

(٢٢٦) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢٢٧) مصالحة، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٢٨) موريس، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

وجود تجمعات عربية على مقربة من الحدود، [. . . ولكن أهم من ذلك] رغبة إسرائيل في تقليل عدد السكان العرب في الدولة قدر الإمكان»[٢٣٠]، فقد كانت هناك نية واضحة للاستمرار بمخطط ومنهجية التطهير العرقي حتى بعد سنة ونصف من توقف القتال تماماً. وهناك سبب ثالث، هو جزء من مخطط التطهير العرقي، ورديف لعملية إبعاد السكان، وهو جلب مستوطنين جدد ليقيموا مكان العرب الذين يتم طردهم. فقد «اهتمت سلطات الاستيعاب والاستيطان بإخلاء السكان العرب المتبقين لمنح بيوتهم لمستوطنين آخرين. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ أخليت الزاوية الغربية الجنوبية من منطقة الـ «غيتو» من سكانها العرب وقلّص الغيتو لإخلاء بيوت إضافية»[٢٣١].

وفي المجدل كان يتم طرد السكان لتوطين اليهود العراقيين بالأساس، أولئك اليهود الذين سعت إسرائيل إلى إحضارهم، حتى من خلال عمليات ترهيب لهم داخل العراق، وهو الأمر الذي سنعود إليه لاحقاً بشكل موجز. وبعد أن أصبحت هناك حاجة إلى المزيد من بيوت السكان العرب لإسكان المستوطنين الجدد، أعاد ديان طرح فكرة إخلاء المجدل من باقي سكانها العرب، «وبشكل مثابر دعم ديان اقتلاع الأقلية العربية من البلاد ونقلها إلى الدول المجاورة»[٢٣٢]. وكان ديان عضواً في حزب مباي (وهو اختصار عبري لاسم حزب العمال الإسرائيلي)، وصرح أمام أمانة سر الحزب في حزيران/ يونيو ١٩٥٠، أنه «يؤيد الترحيل الكلي لكل عرب إسرائيل خارج البلاد»[٢٣٣]. وأمام إصرار ديان، وبما ينسجم أساساً مع توجهات ورغبة بن غوريون، الذي كان حينها رئيساً للوزراء ووزيراً للأمن (أي الشؤون الحربية)، وافق بن غوريون في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ «مبدئياً على نقل سكان المجدل (وكذلك سكان مجموعة بلدات عربية أخرى، بالأساس في الجليل) إلى بلدات عربية أخرى داخل البلاد»[٢٣٤]. ولكن القرار النهائي للنقل والإبعاد لم يتخذ إلا في سنة ١٩٥٠، في اجتماع ضم بن غوريون نفسه و«وزير الخارجية موشيه شاريت وعدداً من الموظفين الكبار بينهم يوسف فايتس، مدير دائرة الأراضي»[٢٣٥] في الصندوق القومي الإسرائيلي.

---

(٢٣٠) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٢٣١) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢٣٢) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٢٣٣) مصالحة، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٣٤) موريس، المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

وهكذا تم طرد من تبقى من عرب مدينة المجدل سنة ١٩٥٠، بتحميلهم في شاحنات وأرغموا على اجتياز الحدود إلى غزة.

٣ ـ الإبعاد والتهجير القسري في أثناء وبعد حرب ١٩٦٧

لم تتوقف سياسة الإبعاد القسري على ما تم في أثناء حرب ١٩٤٨ والسنوات الأولى منذ قيام دولة إسرائيل، بل إن هذه السياسة استمرت بشكل ملحوظ في أثناء وبعد حرب ١٩٦٧. «فقد جاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتضيف أعداداً جديدة إلى أرقام اللاجئين الفلسطينيين، فقد أسفرت هذه الحرب عن احتلال إسرائيل لكامل التراب الفلسطيني، الأمر الذي نجم عنه نزوح أعداد كبيرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ومن اللاجئين الذين كانوا يقيمون في مخيماتها، وقد بلغ عدد النازحين وفقاً لإحصائيات حزيران/يونيو ١٩٦٧ (٢٢٨٦٠٦) نازحاً»[٢٣٦]، وهؤلاء فقط هم الذين تم تسجيلهم في قيود وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة. ولم ينزح هؤلاء عن بيوتهم وديارهم لمجرد الخوف من مجريات الحرب، كما أشيع لاحقاً، فقد نزح الكثير من سكان المخيمات لأن ذاكرتهم التاريخية كانت ما تزال تحمل صور القتل والدمار وهتك الأعراض التي نفذتها القوات الإسرائيلية بحقهم وحق أقربائهم في قراهم ومدنهم التي أجلوا منها آنذاك. ولكن بالإضافة إلى هؤلاء، تم إجبار العديد من الفلسطينيين على النزوح والخروج من القرى والمخيمات بالقوة، حيث إنه «في أثناء العمليات القتالية وعقب حرب ١٩٦٧ مباشرة، مع أوضاعها المتغيرة بسرعة [. . .] وجد وزير الدفاع، ديان، وجنرالات آخرون في الجيش (بمن فيهم عوزي ناركيس وحاييم هرتسوغ وشلومو لاهط)، فرصة مثالية لإخراج عشرات الآلاف من العرب من قراهم ومدنهم ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة»[٢٣٧]. وكان عوزي ناركيس قائداً للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فيما أصبح شلومو لاهط لاحقاً رئيساً لبلدية تل أبيب، أما حاييم هرتسوغ فقد أصبح رئيساً لدولة إسرائيل، و«كشف بعد ٢١ عاماً، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بعد أيام قليلة من مؤتمر مدريد للسلام، علناً وبفخار عن سر من أسرار إسرائيل لم يكن معروفاً: وهو أنه كأول حاكم عسكري للضفة الغربية نظّم ونفّذ

---

(٢٣٦) السواحري، الفلسطينيون: التهجير القسري والرعاية الاجتماعية، ص ٩ ـ ١٠.

(٢٣٧) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الاسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦، ص ١٠٠.

بفاعلية وكفاءة وبالتعاون مع شلومو لاهط، قائد القدس، عملية ترحيل ٢٠٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية عقب الحرب مباشرة»[٢٣٨].

ومن اللافت للنظر أن الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لم يخرجوا بالكثافة التي خرج بها اللاجئون سنة ١٩٤٨، لأنهم أصرّوا على البقاء في بيوتهم وأراضيهم في القرى والمدن والمخيمات، رغم كل وسائل الضغط التي مارستها إسرائيل عليهم. «وعلى الرغم من أن نحو ٣٠٠٠٠٠ فلسطيني فروا أو طردوا في أثناء الأعمال القتالية أو بعدها بقليل، فإن السكان الفلسطينيين في هذه المناطق [. . .] ظلوا في أماكنهم»[٢٣٩]. ومع ذلك استمرت الضغوط عليهم للنزوح، وأجبر العديد منهم على الخروج، إما بالطرد أو بالترهيب، واستمرت هذه الضغوط وعمليات الإبعاد لسنوات عديدة تلت الاحتلال في سنة ١٩٦٧، حيث «لم تتوقف عملية النزوح عن الأراضي العربية المحتلة بانتهاء حرب عام ١٩٦٨[،] بل استمرت بفعل الضغوط الإسرائيلية المنظمة [وعمليات الطرد المباشرة] والرامية إلى تفريغ الأرض المحتلة من سكانها على المدى البعيد»[٢٤٠]. ولإجبار السكان على النزوح لجأت سلطات الاحتلال إلى العديد من الوسائل للتهجير القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها «انتهاج وسائل طرد مباشرة، كما حدث في أثناء حرب حزيران/يونيو وبعدها بقليل[،] حيث كانت قوات الاحتلال تسهل عمليات النزوح وتدفع المواطنين [المرعوبين]، وخاصة سكان المخيمات، إلى عبور [الجسور على نهر الأردن]، وفي الوقت نفسه كانت تقف فور انتهاء الحرب على امتداد نهر الأردن للحيلولة بالقوة دون عودة النازحين إلى الضفة الغربية»[٢٤١]. وقد أشيع يومها أن النازحين يهربون بلا مبرر، ولكن اتضح أن القوات الإسرائيلية كانت تحثهم على الهروب أو تجبرهم عليه، وكشف هذا بشكل صريح من خلال تصريح حاييم هرتسوغ لاحقاً.

وعدا عن حثّ الفلسطينيين على الهرب، وترهيبهم لينزحوا عن المخيمات بالأساس، إلا أن القوات الإسرائيلية قامت كذلك بإرغام السكان من عدة قرى على النزوح عن قراهم بالقوة. ومن ثم عملت على تدمير هذه القرى بشكل كامل. ومعظم هؤلاء المبعدين عن قراهم أصبحوا لاجئين داخليين، ولكن في الضفة

---

(٢٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٢٤٠) السواحري، المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٤١) المصدر نفسه، ص ١٢.

الغربية، «حيث قامت قوات الاحتلال [. . .] إبان حرب حزيران/يونيو وبعدها مباشرة [. . .] بهدم وإزالة ثلاث قرى بأكملها في المنطقة شمال غرب القدس[،] وهذه القرى هي: عمواس ويالو وبيت نوبا، بالإضافة إلى قرى أخرى كالنبي صموئيل وبيت عوا وبيت مرسيم [وقرى أخرى في] مناطق الأغوار، مما أدى إلى تشتيت أهالي هذه القرى في أنحاء الضفة الغربية»[٢٤٢]، وهروب بعضهم عبر الجسور إلى الأردن. وأولى القرى التي أزيلت وتم تهجير أهلها هي بيت نوبا وعمواس ويالو، التي كان يقطنها عشرة آلاف شخص، أصبح معظمهم لاجئين في مخيمات اللاجئين في رام الله والقدس لاحقاً. وهذه القرى تقع «بالقرب من الخط الأخضر في نتوء اللطرون الاستراتيجي شمالي غربي القدس. وبناء على أوامر قائد القيادة الوسطى، عوزي ناركيس، دخل الجيش بالجرافات وأزال القرى الثلاث تماماً»[٢٤٣] وشرد أهلها، فيما قامت إسرائيل بزراعة غابة مكان هذه القرى، وبمساعدة كندية، وأطلق على هذه الغابة اسم «غابة كندا»، لتظل على الدوام تدل على مشاركة كندا في جرائم الحرب هذه.

كما تم بعد الحرب مباشرة تدمير قرى وطرد سكانها في منطقة «الأغوار الشمالية والوسطى في منطقتي العوجا والجفتلك ومرج نعمة، حيث أجبر المئات من [. . . سكانها البدو] على النزوح إلى الأغوار الشرقية [في الأردن]، وقامت [القوات الإسرائيلية] بهدم منازلهم وأقامت على أراضيهم بشكل فوري مستوطنات عسكرية»[٢٤٤]، تحولت لاحقاً إلى مستوطنات دائمة. ولم يقتصر الأمر على القرى الثلاث في منطقة رام الله والقدس، والقرى الصغيرة في منطقة الأغوار الشمالية فحسب، بل كان التخطيط يشمل حتى تدمير مدن بكاملها، ومنها مدينة قلقيلية في شمال الضفة الغربية. وكان قد تقرر إخلاء وتدمير مدينة قلقيلية بكاملها، ولم ينقذها «من مصير مماثل إلا تدخل مجموعة من المثقفين والأكاديميين الإسرائيليين الليبراليين، فألغي أمر صادر عن وزير الدفاع، ديان، بطرد السكان وتدمير البلدة»[٢٤٥].

أما في القدس، فقد بدأت قوات الاحتلال فور دخولها إلى المدينة، باقتلاع السكان من داخل الأسوار، في المناطق القريبة من حائط المبكى (البراق) المقدس

---

(٢٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٥.

(٢٤٣) مصالحة، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٢٤٤) السواحري، المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٤٥) مصالحة، المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

لدى اليهود. وقد «باشرت السلطات الإسرائيلية بعمليات تهجير السكان العرب من البلدة القديمة في القدس وهدم منازلهم فور صدور قرار الحكومة الإسرائيلية بضم المدينة»[٢٤٦] إلى إسرائيل، رغم أن بعض هذا كان قد بدأ قبل ذلك في بعض الأحياء، فقد «أخرج المقيمون في حي المغاربة القديم في القدس الشرقية من بيوتهم في ١١ حزيران/يونيو، بعد يومين من الاستيلاء على القدس الشرقية العربية، وبعد إنذار لدقائق قليلة. وقد أصدر شلومو لاهط الذي كان قائد القدس، الأمر بإخلاء الحي وتدمير بيوته، بموافقة صريحة من عوزي ناركيس، القائد العام للقيادة الوسطى»[٢٤٧].

ولم تقتصر عمليات الإبعاد والتهجير القسري للفلسطينيين بعد حرب ١٩٦٧ على الضفة الغربية فقط، بل شملت كذلك قطاع غزة بشكل واسع، فقد «بدأت عمليات التهجير من قطاع غزة بعد حرب حزيران/يونيو مباشرة حيث دفعت سلطات الاحتلال اللاجئين من سكان مخيمات القطاع إلى الهجرة في اتجاه الضفة الغربية أو إلى مخيمات اللاجئين فيها، وخاصة تلك التي نزح منها سكانها في منطقة أريحا»[٢٤٨]. وكانت إسرائيل تسعى منذ بداية الاحتلال الذي أعقب حرب ١٩٦٧، إلى التخلص من أكبر قدر ممكن من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عملت في قطاع غزة بشكل منهجي على تفريغه من الفلسطينيين، حتى يكون منطقة استيطانية جديدة للإسرائيليين، هذا الاستيطان الذي امتد حتى سيناء والجولان أيضاً، حيث إنه «بعد حرب حزيران/يونيو [١٩٦٧...] سارعت إسرائيل إلى تنفيذ السياسة الاستيطانية نفسها التي نفذتها في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في حرب ١٩٤٨ زيادة على حدود التقسيم»[٢٤٩].

ولكن حتى تتمكن إسرائيل من تنفيذ سياساتها الاستيطانية السابقة في المنطقة التي احتلها بعد حرب ١٩٦٧، كان عليها أولاً إيجاد المناطق التي تتوفر فيها الأراضي لهذا الاستيطان. «وفي قطاع غزة واجهت حركة الاستيطان مشكلتين رئيسيتين هما الكثافة السكانية العالية وندرة الأراضي الزراعية الصالحة للاستيطان[،] ولذلك فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى خلخلة الكثافة السكانية بإخلاء مخيمات اللاجئين وإعادة توطين سكانها في مناطق أخرى خارج

(٢٤٦) السواحري، المصدر نفسه، ص ١٨.
(٢٤٧) مصالحة، المصدر نفسه، ص ١٠١.
(٢٤٨) السواحري، المصدر نفسه، ص ٢١.
(٢٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٦.

القطاع»[٢٥٠]. وقد بدأت إسرائيل هذه السياسة منذ اللحظة الأولى لاحتلال القطاع، وذلك تنفيذاً لسياسة قديمة كانت تسعى إلى تطبيقها عند احتلال القطاع في حرب السويس سنة ١٩٥٦، ولكنها فشلت في ذلك، لأن الضغط الدولي أجبرها على الانسحاب آنذاك.

وفي سعيها إلى تفريغ القطاع من سكانه بقدر الإمكان، ضغطت إسرائيل على سكان القطاع، وخاصة في المخيمات للنزوح إما إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية أو إلى الأردن. «وقد أدت عمليات النزوح من القطاع إبان وبعد حرب حزيران/ يونيو إلى هبوط عدد السكان من ٥٤٩ ألفاً وفقاً لتقديرات السكان لعام ١٩٦٧، إلى ٣٥٦٢٦١ نسمة وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية لعام ١٩٦٧»[٢٥١]. واستمرت إسرائيل في سعيها إلى تفريغ القطاع من سكانه، على مر الأعوام بعد الاحتلال، في سعيها لتغيير التوازن الديمغرافي لصالح الاستيطان الإسرائيلي هناك، إذ «لم تقتصر عمليات التهجير القسري لسكان قطاع غزة على ما حدث إبان حرب حزيران/ يونيو وبعدها مباشرة، ولكن هذه العمليات تواصلت وبشدة في مطلع السبعينيات بعد قيام سلطات الاحتلال بترحيل أعداد كبيرة من سكان مخيمات القطاع بشكل قسري إلى مناطق أخرى خارج وداخل القطاع»[٢٥٢].

ورغم كل السياسات الإسرائيلية لتفريغ القطاع من سكانه، فقد كانت نسبة النمو السكاني هناك تطغى دوماً على كل المخططات الإسرائيلية وتفشلها، ولذا عمدت إسرائيل إلى التضييق على السكان، وجعل حياتهم صعبة ضمن هذه الكثافة السكانية التي أصبحت واحدة من أعلى النسب في العالم. وضمن سياسات التضييق على السكان، بالإضافة إلى عمليات الترحيل القسري، كانت إسرائيل تعمد إلى هدم البيوت ومصادرة الأراضي التي تعتبر نادرة في القطاع الذي لا تزيد مساحته على ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً يسكنه مئات الآلاف من الناس. «وقد أسفرت عمليات الهدم والمصادرة التي قامت بها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بقيادة أرييل شارون الحاكم العسكري للقطاع في حينه عن هدم ١٣ ألف منزل ومأوى للاجئين»[٢٥٣].

---

(٢٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٥١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٥٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.

وسعت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧ إلى جعل هذه المناطق جزءاً من دولة إسرائيل الكبرى التي كانت ضمن الحلم الصهيوني الدائم. «إن مجمل الممارسات التي قامت بها إسرائيل ضد المواطنين العرب خلال الفترة التي أعقبت احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة تنصب كلها في اتجاه هدف واحد، وهو تهويد الأرض وتهجير سكانها العرب وإحلال مستوطنين يهود مكانهم»[٢٥٤]. ولم تقتصر ممارسات إسرائيل في سياستها لتفريغ المناطق المحتلة من سكانها على الترحيل القسري الجماعي، بل إنها اتبعت كذلك سياسة الإبعاد الفردي المستمر، الذي يؤدي إلى الغرض نفسه على الأمد البعيد. و«منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ظل الإبعاد جزءاً لا يتجزأ من سياستها في هاتين المنطقتين»[٢٥٥]. وبعكس عمليات الطرد والترحيل الجماعي الذي لم تكن إسرائيل قادرة على تبريرهما، فإنها كانت تعتبر أن الإبعاد يمكن تبريره، رغم أن أي إبعاد للسكان، سواء كان فردياً أو جماعياً، إنما يعتبر مخالفاً للقانون الدولي. و«خلافاً للطرد الجماعي الذي نُفّذ سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧ إلى حدّ كبير، تحت غطاء الصراع المسلح، دافعت إسرائيل عن سياسة الإبعاد التي اتبعتها منذ سنة ١٩٦٧، بحجة الأمن، وهو الذريعة النموذجية لمثل هذه الممارسة»[٢٥٦]. واستمرت إسرائيل بممارسة هذه السياسة رغم كل الاحتجاج الدولي، حيث يعتبر الإبعاد هو جوهر النقل القسري، وهو أساس التجريم في القانون الدولي. و«بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٩٢، نالت سياسة الترحيل الإسرائيلية [. . .] موافقة المحكمة العليا الإسرائيلية في خرق واضح للقانون والمواثيق الدولية»[٢٥٧].

وعادة ما يخلق الإبعاد مشكلة إنسانية، حتى لو كان فردياً، فهو ليس فقط إبعاد الفرد عن بيته ووطنه، وإنما أيضاً فصله عن أهله وأقاربه وتواصله الاجتماعي. «ويعتبر الإبعاد من أبشع عمليات التهجير القسري التي تخالف اتفاقيات جنيف ونصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي [. . .] اقتلاع إنسان من بيته وأرضه ووطنه»[٢٥٨]، التي يرافقها خروج عائلته معه، فهو ليس إبعاداً فردياً، بل هو صورة من الإبعاد الجماعي المتقطع، يأخذ شكل الإبعاد

(٢٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٢٥٥) مصالحة، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
(٢٥٦) المصدر نفسه، ص ١٢٦.
(٢٥٧) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
(٢٥٨) السواحري، المصدر نفسه، ص ١٤.

للعائلات بكاملها. «ومن المعروف أن العدد الحقيقي للمبعدين لا يقتصر على المبعدين أنفسهم، فغالباً ما يكون هؤلاء أصحاب أسر تلحق بهم في ما بعد سواء بالتصريح السنوي أو بتصاريح دون عودة كما يحدث في معظم الحالات، وبذلك يصل الرقم الواقعي للمبعدين إلى خمسة أو ستة أضعاف الرقم المعلن»[٢٥٩]. وكان الإبعاد «سلاحاً تشهره إسرائيل لمواجهة المناضلين، ومن أجل الحد من تصاعد المقاومة الوطنية أو إخمادها»[٢٦٠]، وهو سلاح ذو حدين، فهو من ناحية يؤدي غرض الإبعاد القسري لغايات التطهير العرقي، ومن ناحية أخرى هو وسيلة عقابية تفرض على قيادات المقاومة ورموزها. و«يعتبر الإبعاد واحداً من أبرز الوسائل التي لجأت إليها سلطات الاحتلال لتفريغ المناطق المحتلة من عناصرها القيادية، والتخلص بالتالي من كثافة سكانية فاعلة وقادرة على الاستقطاب والمقاومة، وقد بادرت إسرائيل إلى ممارسة الإبعاد في وقت مبكر من احتلالها للضفة الغربية»[٢٦١].

٤ ـ التهجير القسري الفلسطيني والهجرة اليهودية

كثيراً ما كانت إسرائيل تبرّر الإبعاد القسري بالسوابق التاريخية التي جرت في القرن العشرين، وتعتبره مشابهاً للتبادل السكاني اليوناني ـ التركي والترانسفير السكاني الذي حصل في بداية القرن العشرين. ولأن الإبعاد القسري يهدف بالأساس إلى توطين آخرين مكان المبعدين، ولأن إسرائيل قامت أساساً على فكرة الوطن القومي لليهود، سعت إسرائيل منذ البداية إلى جلب المهاجرين الجدد من يهود العالم إلى المناطق التي أفرغتها من العرب. وحتى يبدو الإبعاد القسري للفلسطينيين شبيهاً بالتبادل السكاني، فقد سعت إسرائيل بكل الوسائل إلى تهجير يهود الدول العربية إليها، واعتبار أن خروجهم من الدول العربية كان قسراً، ضمن عمليات تبادل سكاني، خرج بموجبه الفلسطينيون إلى الدول العربية، فيما جاء بدلاً منهم يهود الدول العربية. ولذا حاولت إسرائيل منذ البداية إجبار يهود الدول العربية على الهجرة إلى إسرائيل، واستعملت العنف أحياناً لتحقيق ذلك، وأشهرها عمليات تهجير يهود العراق، كما يمكن تصنيف عملية تهجير يهود مصر ضمن هذا التصنيف. وكانت إسرائيل تأمل وترجو أن يؤدي طرد الفلسطينيين من فلسطين إلى قيام الدول العربية بطرد اليهود من أراضيها، ولكن هذا لم يحدث. وما

(٢٥٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٦١) المصدر نفسه، ص ١٣.

حدث كان العكس تماماً، فقد منعت الدول العربية اليهود لديها من المغادرة خوفاً من الذهاب إلى إسرائيل وزيادة قوتها العسكرية بزيادة الهجرة إليها. واضطرت إسرائيل أمام هذا الواقع، في الكثير من الحالات، إلى الاتفاق سراً مع بعض الحكام العرب من أجل «شراء» الجالية اليهودية في دولهم، ومن ثم تهجيرهم سراً أو علناً أحياناً إلى إسرائيل.

وفعلاً تم تهجير معظم **يهود اليمن** بهذه الطريقة، وضمن الاتفاق بين الوكالة اليهودية والإمام أحمد حاكم اليمن آنذاك، وهو أمر لا تنفيه إسرائيل بتاتاً، بل تتفاخر به وبأنها رشت الأمام أحمد من أجل السماح لليهود بالمغادرة الجماعية. وكان اليهود ينقلون إلى عدن التي كانت مستعمرة بريطانية آنذاك، ومن هناك يتم نقلهم بطائرات استأجرتها إسرائيل لهذه الغاية، فغادر يهود اليمن بجسر جوي خلال فترة بسيطة جداً.

أما **يهود العراق**، فقد لجأت إسرائيل إلى دفعهم إلى الهجرة من خلال ترهيبهم بإلقاء القنابل على تجمعاتهم، ومن ثم لوم العرب على ذلك، حتى تحثّهم على الهرب. وقد اتضح لاحقاً أن هذه القنابل كان يلقيها عملاء يهود جاؤوا من إسرائيل خصيصاً لهذه الغاية. وأحد هؤلاء الذين هاجروا كان من العاملين في الحركة الصهيونية السرية في العراق، وكان يحثّ اليهود على الهجرة، وهو شخص يدعى نعيم جلعادي (Naiem Giladi)، وقد أصبح لاحقاً أحد رموز معارضة التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، وكتب كتاباً عن خيبة أمله وخيبة أمل اليهود العراقيين بشكل عام عن المعاملة التي لاقوها في إسرائيل والتمييز الذي حاق بهم. وقد كتب جلعادي الكثير عما رآه ووثّقه من الأعمال التي أدت إلى هجرة يهود العراق إلى إسرائيل، فقال: «لم يغادر يهود البلاد الإسلامية بمحض إرادتهم إلى إسرائيل [. . .]؛ ولإجبارهم على المغادرة، قتل اليهود يهوداً آخرين»[٢٦٢]. وقال جلعادي إن حوالى ١٢٥ ألف يهودي غادروا العراق إلى إسرائيل ما بين أواخر الأربعينيات وحتى سنة ١٩٥٢، ومعظمهم تم خداعه والكذب عليه، أو تم ترهيبه بواسطة القنابل، التي اكتشف هو لاحقاً أنها كانت قنابل ألقاها اليهود أنفسهم[٢٦٣].

---

(٢٦٢) Naiem Giladi, «The Jews of Iraq,» Bint Jbeil-Occupation Op-Ed, < http://www.bintjbeil.com/E/occupation/ameu_iraqjews.html > . (accessed: 29/11/2007), p. 1.

(٢٦٣) المصدر نفسه، ص ٣.

وقد جاءت القنابل تباعاً منذ آذار/ مارس ١٩٥٠، حيث انفجرت الأولى في المركز الثقافي الأمريكي في بغداد، الذي كان يقصده على الدوام الشبان اليهود. ثم ألقيت قنبلة أخرى مباشرة على اليهود في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٠، من خلال سيارة عابرة سريعة فيها ثلاثة أشخاص، على مقهى الدار البيضاء، حيث كان اليهود يحتفلون بعيد الفصح اليهودي، فجرح أربعة منهم. وفي مساء تلك الليلة وزعت مناشير تدعو اليهود إلى مغادرة العراق فوراً. وفي صبيحة اليوم التالي تدفق العديد منهم إلى مراكز الهجرة التي كانت معدة لهم للتنازل عن جنسيتهم العراقية مقابل مغادرتهم إلى إسرائيل[٢٦٤]. ولكن لأن أعدادهم لم تكن عالية جداً، كما كان متوقعاً، فقد استمر إلقاء القنابل على المراكز والأحياء اليهودية في بغداد. ففي ١٠ أيار/ مايو ١٩٥٠ ألقيت قنبلة على معرض للسيارات يملكه يهودي، وفي ٣ حزيران/ يونيو ألقيت قنبلة أخرى من سيارة مسرعة في حي البطاوين الذي يقطنه أغنياء اليهود. وفي أعقاب هذه القنبلة أرسلت برقية إلى إسرائيل بضرورة رفع حصة الهجرة اليهودية من العراق إلى إسرائيل. وبعد يومين في ٥ حزيران/ يونيو ألقيت قنبلة على مبنى يملكه يهودي في شارع الرشيد. ورغم كل هذه القنابل ظلت الهجرة أقل من المتوقع، حيث إن معظمها أدى إلى خسائر مادية، دون خسائر في الأرواح، فألقيت قنبلة أخرى في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ على مجموعة من اليهود متجمعة أمام كنيس يهودي، وأدت هذه المرة إلى مقتل ثلاثة منهم وجرح ثلاثين، وعندها ارتفع عدد طالبي الهجرة إلى ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ شخص يومياً[٢٦٥].

ورغم أن الدعاية الصهيونية ما تزال تنكر علاقة إسرائيل بهذه القنابل، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أنها من تدبير إسرائيل. ويقول نعيم جلعادي بهذا الخصوص: «الحقيقة المرعبة هي أن القنابل التي قتلت وشوّهت يهوداً عراقيين وسببت الأضرار لممتلكاتهم ألقاها يهود صهاينة»[٢٦٦]، فقد انكشف لاحقاً أمر الأشخاص الذين ألقوا القنابل، كما انكشف أمر المنشورات التي حثّت اليهود على المغادرة، واتضح أن من قام بكل هذا هم بعض اليهود العراقيين الذين كانوا على اتصال مع عملاء إسرائيليين في العراق. وألقي القبض على بعض هؤلاء وقدموا إلى المحاكمة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، ثم أعدموا في الشهر التالي. وأظهرت الفحوصات المخبرية التي أجريت على حقيبة أحد هؤلاء، وهو محام

---

(٢٦٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٦٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢٦٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

اسمه يوسف بصري، أنها تحتوي على آثار متفجرات مماثلة لتلك التي ألقيت على معرض السيارات الذي يملكه يهودي بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٥٠. وخلال التحقيق معه اتضح أن له شركاء، وألقي القبض على أحدهم واسمه شالوم صالح، الذي اعترف بأنه مع بصري وشخص ثالث كانوا يلقون القنابل من السيارة العابرة بسرعة[٢٦٧]. وبعد ستة عشر عاماً من هذه الحوادث كشفت صحيفة **هاعولام هزيه (هذا العالم)** الإسرائيلية التي كان يحررها أوري أفنيري، الذي كان يومها عضواً في الكنيست الإسرائيلي، أن الذي أشرف على ترتيب هذه الحوادث كان موردخاي بن بورات، الذي كان قد أصبح عضواً في الكنيست أيضاً عند نشر هذه المعلومات. وبالطبع أنكر بن بورات أي علاقة له بهذه القنابل، ولكنه لم يلجأ إلى القضاء لملاحقة الصحيفة، بما اعتبر بمثابة تأكيد لما جاء فيها من معلومات. وما يزال اليهود العراقيون في إسرائيل يطلقون على موردخاي بن بورات اسم «مراد أبو القنابل»[٢٦٨].

وترافق مع إلقاء هذه القنابل اتفاق بين إسرائيل والأمير عبد الإله الوصي على العرش في العراق آنذاك، ورئيس الوزراء نوري السعيد، اللذين تمت رشوتهما لتحقيق هذا الغرض، كما حصل مع الإمام أحمد في اليمن. وقد افتضح أمر هذا الاتفاق لاحقاً، واتضح أن يهود العراق أجبروا من قبل إسرائيل على الهجرة، بحيث إنهم لما رفضوا مغادرة العراق طوعاً بعد أن تم الاتفاق مع حكامها على ذلك، جاءت العمليات الإرهابية لإجبارهم على المغادرة. ويقول نعيم جلعادي إنه في نهاية سنة ١٩٤٨، اجتمع نوري السعيد مع بن غوريون في فيينا، بحضور مندوبين بريطانيين، واقترح نوري السعيد إجراء تبادل سكاني، بحيث ترسل إسرائيل الفلسطينيين الذين تريد التخلص منهم إلى العراق بالسيارات عبر الأردن، ويرسل العراق بدلاً منهم يهود العراق، بحيث تتم في كلتا الحالتين مصادرة الأملاك لكل من يتم نقله، ولكن المندوبين البريطانيين اعتبروا أن هذه خطوة متطرفة جداً، ورفضوها[٢٦٩].

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، أرسلت إسرائيل موردخاي بن بورات إلى العراق لمتابعة الاتصالات مع نوري السعيد ولترتيب نقل يهود العراق. وقد عرض

---

(٢٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٦٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٦٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

بن بورات على نوري السعيد حوافز مالية مقابل قيام العراق بإصدار قانون يسحب الجنسية العراقية من اليهود[٢٧٠]. وفعلاً بدأ إعداد مشروع هذا القانون، حسبما كانت إسرائيل تملي على بن بورات، ويقوم هو بنقله إلى العراقيين الذين كان ينسّق معهم. وفي آذار/مارس ١٩٥٠، أقر البرلمان العراقي، الذي كان صورياً، مشروع القرار، الذي أعطى الحكومة العراقية صلاحية إصدار فيزا خروج لمرة واحدة دون عودة لأي يهودي يرغب في مغادرة العراق، بحيث تسحب منه جنسيته العراقية عند الحصول على الفيزا. وما كاد القانون يقرّ حتى بدأت القنابل تلقى على اليهود لحثّهم على المغادرة[٢٧١]. وهكذا تمت بالتآمر ما بين إسرائيل وبعض حكام العراق وبريطانيا، عملية اقتلاع جالية عريقة في قدمها في العراق، وذات جذور ثقافية وتاريخية هناك، وذات ثراء وغنى. ونقل هؤلاء إلى بلاد أصبحوا فيها مواطنين من الدرجة الثانية نتيجة سوء المعاملة والتمييز ضدهم من قبل يهود أوروبا الشرقية الذين كانوا هم الحكام في إسرائيل[٢٧٢].

وقد كان يهود العراق يعيشون بخوف منذ تظاهرات سنة ١٩٤١، ولذا كانوا على استعداد لتقبّل فكرة الهجرة إلى إسرائيل عندما ألقيت القنابل عليهم، ضمن الأجواء التي عاشوا فيها، والتي عُبئوا بها، وهي أن العرب على استعداد لقتلهم. ولكن حتى تظاهرات ١٩٤١ في العراق التي قام فيها المتظاهرون بمهاجمة الأحياء اليهودية، اتضح لاحقاً أنها كانت من صنع بريطانيا، وليس العرب، حيث دبر البريطانيون هذه التظاهرات في أثناء الحكم الوطني الذي كان يرأسه رشيد عالي الكيلاني، وذلك لإظهار عدم قدرة هذا النظام على السيطرة على الأوضاع الأمنية، وحتى يطالب الناس بعودة الوصي على العرش الأمير عبد الإله ليفرض النظام في البلاد. وأحد أولئك الذين يرمون اللوم على بريطانيا بخصوصها يهودي يدعى يوسف مئير، وقد كان أحد أهم نشطاء الحركة السرية الصهيونية في العراق. ويقول إن البريطانيين افتعلوا هذه الأحداث حتى يبدو للناس أن عودة الوصي على العرش ستكون الخلاص لهم من هذه الفوضى. ولذا حرّك البريطانيون هذه التظاهرات، حتى إنهم شاركوا فيها بجنود من القوات الهندية التابعة لبريطانيا، التي كانت في العراق، وكان هدفهم الشريحة الأضعف وهي اليهود[٢٧٣]. ويقول

---

(٢٧٠) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٧١) المصدر نفسه، ص ١٧

(٢٧٢) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(٢٧٣) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

نعيم جلعادي، في هذا الخصوص، إنه لا يشك أبداً في أن البريطانيين كانوا وراء هذه الأحداث، وخاصة بعد أن أكد ديفيد كيمحي ضلوع البريطانيين فيها. وديفيد كيمحي هو يهودي عمل مع المخابرات البريطانية في أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح يعمل مع الموساد لاحقاً بعد قيام إسرائيل، وفي وقت لاحق أصبح مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية[٢٧٤].

أما الحالة الثالثة فهي حالة **يهود مصر**، وقد كشفت فضيحة لافون في إسرائيل في أوائل الخمسينيات عن مدى إصرار إسرائيل على تهجير يهود الدول العربية. ورغم أن القنابل التي زرعتها الخلايا اليهودية المصرية المرتبطة بقضية لافون، لم تستهدف اليهود، بل المصالح الأمريكية في مصر، حتى يبدو نظام عبد الناصر آنذاك أنه غير مسيطر على الوضع، فإن ردة الفعل والخوف الذي تبع انكشاف هذه الخلايا، بالإضافة إلى مشاركة إسرائيل في حرب السويس ضد مصر، أديا إلى هروب جماعي لليهود من مصر، رغم أنهم لم يجبروا على الخروج من قبل السلطات المصرية، بل فعلوا ذلك بعد أن شعروا بأنهم أصبحوا غير قادرين على الحياة في مصر في ظل العداء بين إسرائيل ومصر.

وعندما غادر هؤلاء اليهود مصر، فإن أكثرهم لم يتجه إلى إسرائيل، بل فضل الذهاب إلى فرنسا أو الولايات المتحدة، لأنهم لم يكونوا يشعرون بانتماء إلى إسرائيل، ولم يخرجوا باتفاق لتهجيرهم إلى إسرائيل، كما حدث في الحالتين اليمنية والعراقية. ويقول ديفيد هيرست مؤلف كتاب **البندقية وغصن الزيتون**، في مقال له عن قضية لافون، يقتطف فيه من كتابه، إنه في أثناء الحرب سنة ١٩٤٨، صبّت الجماهير المصرية غضبها أحياناً على اليهود المصريين، فقُتل البعض منهم في أعمال شغب أو بإلقاء القنابل عليهم، ورغم ذلك لم يغادر مصر إلا قلة منهم، وقلة من هؤلاء توجهوا إلى إسرائيل[٢٧٥]. ويضيف هيرست أنه بعد أحداث قضية لافون أصبح يهود مصر هم ضحايا هذه الأحداث، فقد انطبع في ذهنية المصريين أن اليهود في مصر مرتبطون بالحركة الصهيونية. وما إن جاءت حرب السويس سنة ١٩٥٦، حتى بدأت الحكومة الإسرائيلية تطلب من اليهود المصريين مغادرة

---

(٢٧٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٧٥) David Hirst, «More on the Lavon Affair,» 5 September 2002,

مقتطفات من كتابه: David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Futura Publications, 1977). 2nd ed (1984), <http://jerusalem.indymedia.orglnews/2002/05/21142.php>, p. 1 (accessed: 29/11/2007).

مصر خوفاً على حياتهم. وفعلاً خرج نتيجة هذه الحرب حوالى ٢١ ألف يهودي في السنة التالية للحرب، بعد تردد وبشكل متأخر عن ردة فعل الحرب، وبعد أن شعروا بأنه لم يعد لديهم ما يمكنهم التشبث به. ولكن القلة القليلة من هؤلاء غادرت إلى إسرائيل[٢٧٦].

أما الحالة الأوسع لهجرة يهود الدول العربية فكانت هجرة **يهود المغرب**، فهم أصبحوا في وقت من الأوقات أكثرية من السكان في إسرائيل، ومع ذلك كان يتم التعامل معهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وقد سعت إسرائيل إلى تهجيرهم لأنها كانت بحاجة إلى أيد عاملة رخيصة لتحلّ محل الأيدي العاملة العربية في خدمة اليهود الأشكناز الذين كانوا يحكمون في إسرائيل. ويرى نعيم جلعادي أن المصلحة الرئيسية لإسرائيل في جلب يهود الدول العربية كان حاجتها إلى أيدٍ عاملة رخيصة، وخصوصاً للعمل في المزارع التي تغذّي المدن التي كان يقطنها يهود أوروبا الشرقية[٢٧٧]. وحالة هجرة يهود المغرب لم يحصل فيها إجبار أو إكراه حسب المعطيات والمعلومات المتوفرة، بل تمت بالتراضي بين الملك محمد الخامس، ملك المغرب آنذاك، والوكالة اليهودية، سمح بموجبها الملك لمن يشاء من يهود بلاده بالمغادرة، فغادر العديدون منهم، دون أن يفقدوا حق العودة إلى المغرب، كما حصل مع يهود العراق ومصر واليمن، وقد تنازلوا فيها عن جنسياتهم في تلك الدول عند مغادرتهم أراضيها. وقد خرج عشرات الآلاف من يهود المغرب طوعاً بعد أن باعوا أملاكهم، فهم خرجوا بالتراضي وكانوا قادرين على حمل ما يشاؤون من متاعهم إذا رغبوا في ذلك. ورغم هذا، فقد بقي في المغرب عشرات الآلاف منهم، فهم جالية عريقة هناك، خرجت من الأندلس عند خروج العرب منها، وبقوا يعيشون في حماية العرب وفي كنفهم، كما عاشوا طيلة الوقت في الأندلس.

أما **يهود سورية**، فلم يسمح لليهود فيها بالمغادرة، وكان اليهود يهربون أفراداً بحجة السفر إلى الخارج، ثم يتوجهون إلى إسرائيل. والأمر نفسه حصل مع **يهود لبنان**. أما في الجزائر، فقد كان **يهود الجزائر** جزءاً من التركيبة الاستعمارية للبلاد، وكانوا يعتبرون من المستوطنين مثلهم مثل الفرنسيين، ولذا غادروا بشكل جماعي عندما غادر المستوطنون الفرنسيون الجزائر سنة ١٩٦٢، ومعظم يهود

---

(٢٧٦) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٧٧) Giladi, «The Jews of Iraq,» p. 5.

الجزائر توجهوا إلى فرنسا وبقوا فيها. وبهذا ليس هناك وجه للمقارنة بين المأساة التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون ويهود الدول العربية، الذين خرجوا بشكل عام برغبتهم، إما بالإغراء والتراضي، كما حصل مع يهود المغرب، أو بالإرهاب الصهيوني كما حصل مع يهود العراق، أو بالتهجير الجماعي باتفاق الوكالة اليهودية مع الحكام ضمن صفقات مالية لتحقيق ذلك، كما حصل في اليمن، أو بالهروب يأساً من الحياة في بلد لم يعد بمقدورهم العيش فيها حياة طبيعية بعد أعمال العداء التي قامت بها إسرائيل بحق ذلك البلد، كما حصل في مصر.

ورغم أن إسرائيل تحاول المساواة بين الحالتين، التهجير الفلسطيني، وهجرة يهود الدول العربية إلى إسرائيل، وتحاول اعتبار أن قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) الخاص بالعودة أو التعويض يشمل أيضاً يهود الدول العربية، إلا أن الواقع يثبت أن هذا مجرد تبرير سياسي لا علاقة له بالأحداث التاريخية أو بالأصول القانونية للقرار، ولا مجال بتاتاً للمقارنة بين الحالتين. ففي الحالة الفلسطينية تم التهجير والإبعاد القسري بالقوة والإرهاب والقتل والاغتصاب، ضمن سياسة واضحة للترانسفير لتحقيق التطهير العرقي، أو كما يصف ذلك نعيم جلعادي بقوله: «أفرغت القوات اليهودية القرى العربية من سكانها، غالباً من خلال التهديد، وأحياناً من خلال قتل نصف دزينة من العرب العزل بإطلاق النار عليهم، ليكونوا عبرة لغيرهم. وللتأكد من عدم عودة العرب ليبدأوا حياة جديدة لأنفسهم في هذه القرى، وضع الإسرائيليون بكتيريا التيفوس وبكتيريا مسببة للإسهال في آبار المياه»[٢٧٨]. ومقابل هذه المآسي التي حاقت بالفلسطينيين، فإن يهود الدول العربية خرجوا عموماً طوعاً، ولم يكن هذا أبداً ضمن اتفاق لتبادل سكاني، أو إجبار على الخروج من قبل الأنظمة العربية.

سادساً: الترانسفير كقاعدة للتطهير العرقي في الفكر الصهيوني

١ ـ الترانسفير في أصول الدعوة الصهيونية

عرفنا في دراستنا لما جرى في الحالة الفلسطينية أن الحركة الصهيونية كانت على الدوام تسعى إلى تنفيذ تطهير عرقي كامل في فلسطين، حتى تصبح البلاد كلها يهودية، دون وجود عرب فيها. وعند التنفيذ لجأت القوات اليهودية إلى ممارسة ما توفر لديها من وسائل وممارسات لإجبار السكان الفلسطينيين على مغادرة

(٢٧٨) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

قراهم وبيوتهم وديارهم، بما في ذلك عمليات إبادة وقتل واغتصاب ونقل قسري للسكان. واعتبرت الحركة الصهيونية، بكل أطيافها السياسية، أن الوسيلة الأفضل للتخلّص من العرب هي بنقلهم إلى خارج حدود فلسطين، لإتاحة المجال لإقامة دولة يهودية صافية. وتبلورت فكرة النقل القسري للسكان من خلال أدبيات ومفاهيم الحركة الصهيونية في وقت مبكر من تاريخ الصراع في فلسطين، وهو ما يعرف اليوم بمفهوم الترانسفير، فقد «كان الترانسفير تاريخياً هو الحل الأمثل لـ «المشكلة العربية»، حيث رأت فيه الصهيونية عملاً وواجباً أخلاقياً لبناء دولة يهودية نقية «مئة بالمئة»»[٢٧٩]. وما يزال العديد من قادة إسرائيل وسياسييها اليوم ينادون بتطبيق الترانسفير على من تبقى من الفلسطينيين، سواء أولئك الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية أو أولئك الذين يعيشون في المناطق المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة. و«في الواقع، فإن المفهوم [...] عميق الجذور في الصهيونية. [...] كانت فكرة النقل مترسخة في التصور الصهيوني بأن أراضي إسرائيل أو فلسطين هي حق يهودي منذ البداية، وتعود بصورة حصرية إلى الشعب اليهودي ككل، ومن ثم فإن العرب الفلسطينيين هم «غرباء»، إما أن يقبلوا السيادة اليهودية على البلاد، وإما أن يرحلوا»[٢٨٠].

وقد اعتبرت الدعوة الصهيونية منذ بدايتها، وحتى قبل بدء الهجرة الصهيونية الواسعة إلى فلسطين إبان الانتداب البريطاني، أن فلسطين هي وطن اليهود، وأن الفلسطينيين فيها غرباء يجب إخراجهم منها. و«شدد دعاة الترحيل على أن الفلسطينيين ليسوا شعباً متميزاً، وإنما هم مجرد «عرب»، سكان عرب، أو «جالية عربية» صودف أن استقرت في أرض إسرائيل»[٢٨١]. ولذا هدفت الحركة الصهيونية منذ أن بدأت تخطط لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إلى اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم وإخراجهم إلى الدول العربية المحيطة، باعتبارهم جزءاً من الامتداد العربي حول ما اعتبروه «أرض إسرائيل»، وبالتالي يستطيع الفلسطينيون أن يستقروا في أي من البلاد العربية بسهولة، لإفساح المجال لإقامة الدولة اليهودية، دون وجود أي عرب فيها. ولذا اعتبرت إسرائيل

---

(٢٧٩) إبراهيم أبو الهيجاء، سجلات جدار الفصل العنصري (بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٤)، ص ١٠.

(٢٨٠) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الاسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦، ص ٣.

(٢٨١) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

عند قيامها أن الفلسطينيين «مجرد جزء هامشي محلي من سكان عرب أكبر عدداً، وهم ليسوا طرفاً رئيسياً في النزاعات مع إسرائيل. ولذلك، فإن الجهود الإسرائيلية في المساومة عليهم تعتبر مبرّرة. لهذا السبب تمتلئ التصريحات الإسرائيلية بالإشارات إلى بلاد العرب الواسعة[،] وبالتنويه أن مصير الفلسطينيين هو في مراكز أخرى في سورية والعراق وشبه الجزيرة العربية التي هي وطن الشعب العربي»[٢٨٢]. وطبقاً لبني موريس، فإن المعطيات الديمغرافية في فلسطين سنة ١٩٤٨، التي كان بموجبها العرب هم الأكثرية السكانية، كانت تعتبر عائقاً رئيسياً أمام قيام دولة يهودية، وخصوصاً عندما لم تنجح مخططات تغيير هذا الواقع الديمغرافي من خلال تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ولذا تبنى القادة الصهاينة فكرة الترانسفير الواسع للسكان العرب كحل لهذه المشكلة[٢٨٣]، بحيث إن الترانسفير سيقتلع الأكثرية العربية في فلسطين، فتظل هناك الأقلية اليهودية التي لم تتمكن طيلة سنوات الانتداب البريطاني من تحقيق انقلاب في هذا الوضع الديمغرافي، رغم كل الدعم البريطاني لتشجيع الهجرة اليهودية والتضييق على العرب في فلسطين.

وبناءً على ما طرحه القادة الصهاينة أنفسهم، اعتبر الكثير من الكتّاب الفلسطينيين أن «أيديولوجية الترانسفير» كانت وراء التهجير القسري للفلسطينيين. وكان هؤلاء الكتّاب أول من طرح هذه الفكرة، ثم تبناها غيرهم في العالم لاحقاً، ومنهم الكاتب والباحث الإيرلندي أرسكين تشايلدرز سنة ١٩٧١. كما تبنّاها في الثمانينيات بني موريس وغيره من المؤرخين الجدد في إسرائيل[٢٨٤]. وقد كتب شلومو بن عامي، المؤرخ والسياسي الإسرائيلي الذي أصبح وزيراً للخارجية لاحقاً، أن فلسفة الترانسفير كانت راسخة في فكر زعماء الاستيطان اليهودي قبل قيام إسرائيل، وكانت جزءاً من التركيبة الأيديولوجية التي دفعت إلى تهجير الفلسطينيين[٢٨٥]. ولأن هذا هو أساس الفكر الصهيوني، فقد جاءت المخططات اللاحقة لتعمل على اقتلاع الفلسطينيين من بلادهم بالقوة. ولهذا السبب رأى المؤرخون الفلسطينيون قبل غيرهم أن ما جرى في النكبة سنة ١٩٤٨، كان ضمن تخطيط مسبق وبناءً لمنهجية واضحة تسعى إلى الترانسفير من أجل تحقيق

---

(٢٨٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٨٣) Wikipedia, «1948 Palestinian Exodus,» p. 8.

(٢٨٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٢٨٥) المصدر نفسه، ص ٩.